المجموعة السادسة

باسم السلام . .

يتعاظم الاستيطان الإسرائيلى

obeikandl.com

obeikandl.com

اشتداد الصراع..
بين مخططات الاستيطان الإسرائيلى
والحفاظ على الهوية العربية

منذ أن ظهرت الحركة الصهيونية على مسرح الأحداث قبل بداية القرن العشرين كان الخط الواضح والمميز لسياستها هو «الارتباط بالقوى الكبرى» ماديّا ومعنويّا. وكان هذا الارتباط فى جانبه المادى هو العنصر الحاسم الذى ساعد على إقامة الدولة اليهودية على أرض فلسطين، أما من جانبه المعنوى فقد ربطها بالحركات الاستعمارية التى ظهرت منذ أواخر القرن التاسع عشر.

هذا الارتباط أدى فى جانبه الأول إلى أن تأخذ بريطانيا على عاتقها مسئولية أمن الاستيطان الصهيونى قبل قيام «الدولة اليهودية».. وتولت الولايات المتحدة الأمريكية، بعد تأسيس هذه الدولة، الدفاع عن أمنها عن طريق ضمان وتدعيم القدرة الرادعة للجيش الإسرائيلى بالإضافة إلى ضمان وجودها الاقتصادى واستمرار تنميته. أما فى الجانب الآخر، فكما كان هدف الحركات الاستعمارية يتراوح بين الاستغلال الاقتصادى والبشرى للمستعمرات الغنية وبين الاستيطان والضم والإلحاق للمستعمرات الصغيرة، فإن هدف الحركة الاستعمارية الصهيونية فى فلسطين كان دائمًا هو الاستيطان وسياسة الضم والإلحاق التدريجى منذ بداية هذا القرن العشرين وحتى الآن.

• الهدف الأول

لجأت الحركة الصهيونية منذ أن وطئت أقدام أول مهاجر صهيونى الأرض العربية

obeikandl.com

إلى أساليب وسياسة العنف نفسها التى لجأت إليها الحركة الاستعمارية من أجل تحقيق أهدافها الرامية إلى تشكيك الشعب الفلسطينى فى هويته الوطنية عن طريق: الإبعاد واعتقال واغتيال العناصر الوطنية القيادية، بالإضافة إلى إحداث تغيير جذرى فى نمط العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى الأراضى العربية من أجل التمكن من توجيه سلوكيات الأفراد والجماعات إلى ما يحقق سيطرتها الكاملة على الأرض والإنسان. وقد ازدادت أساليب العنف والقهر هذه منذ عام ١٩٦٧م ضد السكان العرب فى الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل إعاقة نموهم وتطورهم الاجتماعى والاقتصادى تمهيدًا لاحتوائهم.

ومتابعة أعمال العنف التى تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلية فى الأرض العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م وحتى اليوم تؤكد أن أعمال القتل والتدمير ومصادرة الممتلكات الخاصة والأراضى العامة تتجه فى مخططها النهائى إلى القضاء على الكيان الفلسطينى فى هذه الأماكن من خلال تدمير ثلاثة رموز أساسية هى: الإنسان الفلسطينى، والأرض الفلسطينية، والمؤسسات الفلسطينية سواء كانت دينية أو ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية. ويتم تنفيذ مخطط العنف عن طريق الجيش الإسرائيلى منفردًا أو متعاونًا مع المستوطنين كما حدث فى أحوال كثيرة كان آخرها ما يجرى حاليًا فى الضفة والقطاع.

ففى مجال الإنسان الفلسطينى جرت حوادث القتل والإبعاد والاختطاف بالنسبة للقيادات الوطنية الفلسطينية بصفة عامة ولرموز وممثلى منظمة التحرير الفلسطينية بصفة خاصة. ولم يَسلم من الاختطاف الشباب الذى يعتبر الصف الثانى أو الثالث على مستوى المقاومة ضد قوات الاحتلال الإسرائيلى. وحتى الأطفال ما بين سن التاسعة والثانية عشرة جرى اختطاف أعداد منهم وبالذات خلال السنوات الخمس الأخيرة.

أما فى مجال الأرض الفلسطينية فقد وضعت المخططات مسبقًا منذ بداية القرن العشرين لتنفيذ سياسة الاستيطان الصهيونى فى الأرض العربية، وتدل الدراسات والإحصاءات التى صدرت حول هذا الموضوع إلى أن نصف مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة قد صودرت من أجل إقامة المستوطنات. . كما تؤكد الدراسات

والإحصاءات هذه أنه قد تم إقامة أكثر من ١٢٠ مستوطنة على الأراضى التى تم مصادرتها والاستيلاء عليها بالقوة، بالإضافة إلى وجود مخطط جاهز للبدء فى بناء ٥٠ مستوطنة جديدة على أراض تم الاستيلاء عليها فعلاً ويجرى حاليّا استكمال الدراسات وخطط التمويل اللازمة للبدء فى البناء فوقها خلال عام ١٩٨٨م. ويلاحظ أن المستوطنات الجديدة سوف تشكل فى نهاية الأمر حزامًا خانقًا حول أكبر المدن العربية فى الضفة والقطاع، تمامًا كما تم تطويق مدينة القدس وعزلها عن باقى أنحاء الضفة الغربية.

وعلى صعيد المؤسسات الفلسطينية لم تسلم الأماكن المقدسة الإسلامية أو المسيحية من هجمات المستوطنين أفرادًا أو جماعات أو من اعتداءات قوات الاحتلال نفسها. وأشهر هذه الهجمات محاولة إحراق المسجد الأقصى عام ١٩٦٨م ومحاولة إحراق قبة الصخرة عام ١٩٨٠م، ثم المحاولة التى شارك فيها أعضاء من الحكومة الإسرائيلية والكنيست (البرلمان) لاقتحام المسجد الأقصى فى أكتوبر عام ١٩٨٦م أو فى نوفمبر عام ١٩٨٧م. كما اشتركت قوات الجيش مع جماعات من المستوطنين فى إغلاق الطرق المؤدية إلى المدارس والجامعات وقامت بالاعتداء بالضرب على من حاول اجتيازها. هذا بالإضافة إلى إغلاق المؤسسات التعليمية نفسها كما حدث لجامعتى النجاح وبير زيت، أو تحويل المدارس إلى أماكن لإيواء المستوطنين.

ويقوم المستوطنون فى مواسم الجمع والحصاد بعمل حواجز على الطرق بحجة تفتيش سيارات النقل، ويترتب على عمليات التفتيش هذه إتلاف المحاصيل المُعدة للنقل أو التصدير. بل وهناك حوادث كثيرة تم فيها إتلاف المحاصيل الزراعية وهى فى الأرض بعد تمام نضجها، وما زالت سلطات الاحتلال تضع العراقيل أمام تصدير المنتجات الزراعية لأبناء الضفة والقطاع إلى السوق الأوروبية المشتركة.

• أعمال «البلطجة»

ولكى تتخلص سلطات الاحتلال من رؤساء البلديات شجعت المستوطنين على الاعتداء عليهم بطرق مباشرة وغير مباشرة كما حدث عام ١٩٨٠م، ومن ينجُ من محاولات القتل تتكفل السلطات نفسها بإعادته إلى خارج الضفة أو القطاع. وقامت

الحكومة الإسرائيلية بتعيين ضباط إسرائيليين كرؤساء للبلديات فى أكبر أربع مدن فى الضفة هى . . نابلس والخليل ورام الله والبيرة . كما عينت ضابطا أيضًا كرئيس لبلدية غزة . ذلك كله فى محاولة من جانب سلطات الاحتلال للقضاء على المؤسسات البلدية كمظهر من مظاهر التعبير عن الهُوية الفلسطينية والانتماء الفلسطينى .

وتسعى الحركة الصهيونية الاستيطانية فى الأرض العربية المحتلة إلى الاستحواذ على الثروات والسيطرة على الاقتصاديات . كما تعمل على عزل القرى والمدن عن بعضها بهدف القضاء على المقاومة الوطنية بالإضافة إلى تفريغ الأرض من سكانها . وتلجأ فى سبيل ذلك إلى العقوبات الجماعية والتحقيقات المتتالية والإهانات الشخصية التى يتعرض لها الأفراد على يد قوات الاحتلال والمستوطنين . وقد أحدثت هذه السياسة آثارًا عميقة تجاوزت المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى أعماق الفرد الفلسطينى .

والعلاقة بين المجتمع الإسرائيلى والمجتمع الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة تتميز بتقدم الأول فى النواحى الاقتصادية والتكنولوچية والثقافية ، وقد أثمرت هذه العلاقة إحساسًا بالتفوق لدى المواطن الإسرائيلى بصفة عامة والمستوطن بصفة خاصة . ومن خلال سياسة الاحتلال الإسرائيلى تعمل السلطات المختصة على إهمال أى تطوير ولو محدود فى مجالات التنمية والتقدم الاجتماعى أو الاقتصادى فى الضفة أو القطاع . فعن طريق إقامة المستوطنات وفتح الشوارع وإنشاء المطارات والمراكز العسكرية فوق الأراضى المغتصبة تحدث تشويهًا فى جغرافية المنطقة التى تعيش نمط حياة تقليديّا بسيطًا ، كما تحدث تشويهًا فى نفسية المواطن الفلسطينى الذى يرى أرضه تغتصب لخدمة غيره ، كما يرى إلى القرب منه نمطًا مختلفًا تمامًا من الحياة لا يقدر على ملاحقته من ناحية ولا تساعده ظروف الاحتلال على الأخذ بأسباب التقدم المتدرج للحاق به من ناحية أخرى .

وتقوم سلطات الاحتلال باستكمال التشويه المتعمد لنفسية المواطن الفلسطينى عن طريق حرمان القرى العربية من الماء والكهرباء والخدمات الصحية ، والخدمة البريدية ، بهدف إجبار السكان على التوجه إلى المستوطنات القريبة لاستجلاب ما يحتاجون إليه فى حياتهم اليومية ؛ مما يؤدى إلى تأكيد سياسة التبعية فى أعماق الشخصية الفلسطينية .

يوضح ذلك أن العلاقات بين المستوطنين وسلطات الاحتلال من ناحية وبين سكان البلاد الأصليين من ناحية أخرى تحكمها علاقة التفوق والسيادة من جانب السلطات والأفراد عبر ممارستهم واتصالاتهم مع السكان.

ويضاف إلى ذلك أن الحكومة الإسرائيلية تعمل أيضًا على تفتيت تجمعات السكان العرب وتقويض الارتباط فيما بينهم عن طريق بناء المستوطنات والتهجير الإجبارى. كما تعمل على إثارة الحساسيات الطائفية والطبقية والسياسية والدينية فيما بينهم، وهى تهدف من وراء ذلك إلى الفصل بين الولاء للعائلة والولاء للوطن. وقد لجأت سلطات الاحتلال، إمعانًا منها فى تشويه نفسية الفلسطينى فى الأرض المحتلة، إلى إضافة تجمعات فلسطينية متنافرة مما يعوق التعاون فيما بينها من أجل إذكاء وتنمية حركة المقاومة الوطنية ضد الحكم الأجنبى ويؤكد حاجتهم الدائمة إلى تدخله لفض كافة المنازعات التى تنشأ فيما بينهم.

بالإضافة إلى هذه السياسة تحاول سلطات الاحتلال الإسرائيلى فرض علاقة مصطنعة بين المستوطنين وبين سكان الضفة والقطاع من خلال القنوات التجارية والإدارية بين الطرفين، فقد خلقت هذه السلطات العديد من المؤسسات الاجتماعية وجمعيات التعارف بين المستوطنين الجدد والسكان الأصليين فى محاولة مستميتة منها للعمل على احتواء السكان. وهذه المؤسسات والجمعيات تعمل على تنشئة الصغار بالذات فى ظروف التبعية الخالصة لـ «حكومة إسرائيل»، فهم لا يستطيعون إدارة أمورهم بأنفسهم، وهذا الأسلوب يُفقد الصغار هويتهم ويترك الكبار فى موقف الصراع المستمر الذى يساعد على انهيارهم النفسى.

• المأزق الإسرائيلى

ردّا على سياسة سلطات الاحتلال الإسرائيلى ومؤسساته التى تعمل على تدمير الكيان الفلسطينى، قام سكان الأراضى العربية المحتلة بمجهودات ذاتية تهدف إلى تعميق الروابط الاجتماعية والثقافية فيما بينهم لتحريرهم من عقدة التفوق والتميز على المستوى الشخصى، ومن ظاهرة الكبت النفسى والاجتماعى على المستوى الجماعى. وقد ركزت هذه الجهود الذاتية فى المقام الأول على الاعتناء بالأطفال وبزوجات

الشهداء والمساجين وعائلاتهم وعلى القيام بحركة مقاومة سلمية وعنيفة ضد مصادرة الأراضى التى يقطع المستوطنون وقوات الجيش أشجارها. كما قامت بتشجيع الأعمال التطوعية لخدمة أهالى القرى والمخيمات من أجل تأكيد التلاحم بين الفلسطينيين بغض النظر عن الاختلافات الدينية أو الاجتماعية فيما بينهم وإظهارًا لروح التعاون والتمسك بوطنهم. وعلى المستوى الثقافى والتعليمى يتعاون أهالى الضفة والقطاع فى بناء المدارس والمستشفيات ويحرصون أثناء ذلك على عدم اللجوء إلى سلطات الاحتلال إلا فيما يتعلق بالنواحى الإدارية. . أيضًا يعتنون بجمع التراث والفولكلور الفلسطينى حتى يدرك الصغار والشباب ماضيهم فى مواجهة المحاولات المستمرة من جانب سلطات الاحتلال لطمس معالم هذا الماضى. . كما قدم النضال الوطنى الفلسطينى طيلة سنوات الاحتلال الدليل على أن قضية الشعب لن تموت وأن حقوقه الشرعية لا بد أن تسترد بغض النظر عن المصاعب التى تمر به وبالرغم من التخطيط الصهيونى لمحوها.

وكانت آخر الانتفاضات ـ وهى بالقطع لن تكون الأخيرة ـ بمناسبة الذكرى السبعين لوعد بلفور والتى احتدمت فى الأسبوعين الأخيرين من شهر ديسمبر ١٩٨٧م؛ حيث اشتعلت الثورة ضد الاحتلال الإسرائيلى لتشمل كافة مدن وقرى ومخيمات الضفة وغزة، بل إن نطاقها اتسع ليشمل الفلسطينيين المقيمين داخل الأراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٤٨م عندما قرر أكثر من ٢ مليون فلسطينى الإضراب العام يوم ٢١ ديسمبر مما أصاب الحياة فى «إسرائيل» بالشلل التام.

والملاحظ أن الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة، والمستمرة حتى الآن، تجاوزت كل تقديرات سلطات الاحتلال الإسرائيلى والتقديرات العربية، فهى مختلفة تمامًا عما جرى داخل الضفة وغزة على امتداد السنوات السابقة منذ عام ١٩٦٧م. والملاحظ أيضًا أن ثمة تنظيمات نضالية جديدة قد بدأت فى التحرك الفعال الناجح وأن أجيالا جديدة من الشباب الفلسطينى قد برزت وفرضت نفسها على الساحة.

وعلى الرغم من ظواهر الأشياء التى تؤكد أن مخططات الحكومة الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة تسير فى خط متصاعد يهدف فى النهاية إلى تدمير الكيان الفلسطينى ومحو معالم الأرض العربية والقضاء على الهوية الفلسطينية، إلا أن ما

يجرى فى الضفة الغربية وغزة حاليّا يعنى أولاً أنه من المستحيل التعامل مع أزمة الشرق الأوسط دون الأخذ فى الاعتبار دور وحجم وحقوق أهالى الأرض المحتلة، فهى ذات ثقل فعال ومؤثر على ساحة القضية. . ويعنى ثانيًا فشل السياسات والممارسات التى يقوم بها الاستعمار الاستيطانى الإسرائيلى فى القدس ومدن الضفة وغزة سواء باللجوء إلى أساليب الطرد والإبعاد أو الاعتقال والسجن أو الوقف الإدارى أو مصادرة الأراضى أو بناء المستوطنات أو التهجير. ويعنى ثالثًا فشل السياسات الإسرائيلية الرامية إلى احتواء السكان العرب سواء بأسلوب الحكم الذاتى أو الإدارة المدنية أو حتى عن طريق روابط القرى.

والأهم من ذلك أن قوام هذه الانتفاضة كان الشباب ما بين الخامسة عشر والخامسة والعشرين، أى أنهم عند بداية الاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة فى عام ١٩٦٧م كانوا أطفالاً صغارًا أو ولدوا فى ظل القهر والتعسف والاضطهاد. . وهذا ما يضع الكيان الصهيونى فى بؤرة المأزق بشكل مباشر؛ لأنه يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أنه فشل، وسوف يفشل مستقبلاً فى مخططه الهادف إلى تهويد الأرض العربية وتقويض نفسية الإنسان الفلسطينى واحتوائه.

مجلة الدستور الأسبوعية ـ ١١/ ١/ ١٩٨٨م

(كانت تصدر من لندن حتى أوائل تسعينيات القرن الماضى)

مواقف الإدارة الأمريكية من الاستيطان الصهيونى الإسرائيلى تساعد على تكريس الاحتلال

عدم استعمال واشنطن لحق النقض خلال مداولات مجلس الأمن الأخيرة بخصوص ممارسات إسرائيل فى الأراضى المحتلة، وتصويتها تارة لصالح لائحة تندد بهذه الممارسات، وامتناعها تارة عن التصويت فى آخر اجتماع لمجلس الأمن، كل هذه المواقف وصفها بعض المراقبين جزافًا بأنها بمثابة مؤشر على بداية حدوث تغيير فى مواقف الإدارة الأمريكية، وذلك على الرغم من أن چورچ شولتز وزير خارجيتها قد أكد فى أعقاب قرار التصويت لصالح لائحة تدين إسرائيل، أن العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية المتينة لا يمكن أن تتأثر بمثل هذا القرار.

التقرير التالى يضع النقاط على حروف المواقف الأمريكية منذ سنة ١٩٦٧م ويكشف النقاب عن التحول الخطير الذى طرأ على مواقف الإدارة الأمريكية بخصوص الاستيطان الصهيونى.

بعد مرور ما يقرب من عشرين عامًا على احتلال إسرائيل للأراضى العربية فى الضفة الغربية وقطاع غزة أصبح واضحًا أن الخلاف بين طرفى الائتلاف الحاكم ليس خلافًا بين مجموعة ترغب فى الانسحاب من الأراضى المحتلة مقابل السلام وأخرى تعارض هذه الرغبة، ولكنه خلاف بين اتجاهين يعملان من أجل تحقيق هدف واحد هو الاستيلاء على الأرض العربية بالقوة. . ففى حين يرفض الاتجاه الأول الانسحاب من أى بقعة من الأرض، يلوح الاتجاه الثانى بمقايضة جزء من الأرض مقابل السلام.

يوجد الآن أكثر من ١٣٠ مستوطنة فى الضفة الغربية وأكثر من ١٥ مستوطنة فى قطاع غزة، يعيش فيهما بصفة مستمرة حوالى ٤٥ ألف مستوطن يهودى، وتدل الإحصاءات الإسرائيلية إلى أن أكثر من ٥٥٪ من الأراضى العامة والخاصة فى الضفة وغزة تخضع للملكية المباشرة وغير المباشرة للحكومة الإسرائيلية. ويجب التذكير بأن بناء هذه المستوطنات قد تم فى ظل رئاسة حزبى العمل وتحالف الليكود للحكومة الإسرائيلية خلال الفترة من عام ١٩٦٧م وحتى الآن. وهذا التصرف من جانب إسرائيل يخالف تمامًا القانون الدولى والمواثيق التى تنظم العلاقة بين سلطات الاحتلال والبلاد المحتلة وخاصة معاهدة چنيف لعام ١٩٤٩م، ويكشف النقاب عن حقيقة الموقف الإسرائيلى الساعى إلى تركيز وتأكيد الاستيطان بكل الطرق والوسائل غير المشروعة فى الأراضى العربية. ونظرًا لأن الرأى العام الدولى والعالمى يدينان دائمًا سياسة إسرائيل الاستيطانية سواء عن طريق المواقف التى تتم داخل أروقة الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة أو خارجها، فلا بد أن ندرك أن الحكومة الإسرائيلية فى موقفها هذا لا بد أن تكون معتمدة سياسيًا وماليًا على قوة كبرى تغض الطرف عن تلك التصرفات.. وليس لإسرائيل من حليف يؤيد سياستها على حساب علاقاته بالأنظمة العربية المختلفة سوى الولايات المتحدة الأمريكية، حتى لو اضطرت إلى استخدام حق الڤيتو لمعارضة ما يتفق عليه الأعضاء الدائمون فى مجلس الأمن الدولى.. كما أنها تمدها بالقروض والمساعدات المالية لبناء المستوطنات واستجلاب المهاجرين اللازمين لها من جميع أنحاء العالم.

الاستيطان الصهيونى أثناء رئاسة حزب العمل (٦٧-١٩٧٧م)

بعد أيام قليلة من حرب يونيو / حزيران ١٩٦٧م وافق الكنيست الإسرائيلى على قانون يعطى الحق الكامل للحكومة الإسرائيلية فى تطبيق قوانينها وتشريعاتها على سكان وأراضى الضفة الغربية وقطاع غزة والتى وصفها ذلك القانون بأنها «جزء من أرض إسرائيل». وفى ظل هذا القانون قامت حكومة إسرائيل بإعلان مدينة القدس مدينة موحدة وعاصمة لدولة إسرائيل.

وخلال السنوات من ٦٧ إلى ١٩٧٧م اتجه الاستيطان الصهيونى إلى تغيير معالم مدينة القدس العربية، فقام بهدم وتدمير بعض الضواحى المحيطة بالمدينة وبناء

مستوطنات يهودية مكانها. كما عمل على بناء المستوطنات العسكرية فى منطقة غور الأردن وهضبة الجولان ومنطقة رفح تحت ستار الأمن، فى الوقت نفسه بدأت الحكومة الإسرائيلية العمل فى بناء مستوطنة «كريات» التى تعتبر اليوم أكبر مستوطنة مدنية فى الأراضى العربية المحتلة، مما يدل على أن الهدف الإسرائيلى من وراء بناء المستوطنات لم يكن لأسباب عسكرية أو أمنية وإنما بغرض التمركز والاستيطان. . ونقطة الخلاف بين حزب العمل وتحالف الليكود حول سياسة الاستيطان تتمثل فى أن الأول كان يقيم المستوطنات خارج حدود المدن العربية، والثانى يستولى على الأراضى العامة والخاصة داخل المدن ويقيم المستوطنات عليها. وقبل انتخابات عام ١٩٧٧م فى إسرائيل أقام حزب العمل ٨١ مستوطنة فى جميع الأراضى المحتلة وكان يعيش فيها حوالى ١٠ آلاف مستوطن. فماذا كان موقف واشنطن آنذاك؟

موقف تناقض

بعد إعلان إسرائيل توحيد مدينة القدس واتخاذها عاصمة لها، وبعد صدور قانون الكنيست باعتبار أراضى الضفة وغزة «أراضى إسرائيلية» أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ـ فى عهد الرئيس چونسون ـ عن طريق وزارة خارجيتها «أن إسرائيل لا تملك الحق فى تقرير مصير مدينة القدس وحدها»، ولكنها لم تُعلق بشىء فيما يتعلق بالقانون الذى أصدره الكنيست فى شأن الأراضى العربية. وعندما طرح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار الإجراء الإسرائيلى بالنسبة لمدينة القدس «غير قانونى» وطالب بإلغائه، امتنع الوفد الأمريكى عن التصويت بحجة أن مشكلة القدس لا يمكن معالجتها بمعزل عن باقى القضايا الأخرى المتعلقة بالصراع العربى ـ الإسرائيلى. وظهر التناقض فى الموقف الأمريكى عندما صوت وفد الولايات المتحدة فى مجلس الأمن إلى جانب القرار رقم ٢٤٢ الذى صدر فى نوفمبر ١٩٦٧م مطالبًا «بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المحتلة نتيجة الاشتباكات العسكرية فى يونيو من العام نفسه».

وظل أمر السياسة الأمريكية متناقضًا خلال الفترة التى بقيت من حكم الرئيس چونسون وفترة حكم الرئيس نيكسون، فهى من ناحية لا تؤيد الإجراءات التى تتخذها إسرائيل فى الأراضى المحتلة، ولا تتخذ أى مواقف رادعة لمنعها من القيام بتلك الإجراءات من ناحية أخرى. إلا أنه منذ ديسمبر ١٩٦٩م طرأ تغير حتى فى مضمون

التصريحات، فقد أعلن وزير الخارجية الأمريكى وليام روجرز أن بلاده ترى ضرورة «بقاء القدس موحدة». وهذا يدل على أن الحكومة الأمريكية قد بدأت تتنازل عن تصريحاتها السابقة الرافضة للقرار الإسرائيلى الصادر فى يونيو ١٩٦٧م وأصبحت تعترف بالأمر الواقع رغم مخالفته الواضحة لمواثيق جنيف التى تُلزم إسرائيل كما تلزم أى محتل آخر والتى تنص على «عدم تغيير المعالم التاريخية أو مصادرة الأراضى أو البناء عليها أو تغيير قوانين البلاد المحتلة». والتى تُلزم المحتل أيضًا «بعدم تدمير أو مصادرة أى ممتلكات خاصة».

الاستيطان الصهيونى أثناء رئاسة تكتل الليكود (٧٧-١٩٨٤م)

عندما صدر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ أعلن مناحم بيجين أن الضفة الغربية وقطاع غزة «مناطق محررة وليست مناطق محتلة» وبالتالى فإن قرار مجلس الأمن لا ينطبق عليهما؛ لأن الأرض كلها «أرض إسرائيل». وفور إعلان فوز تكتل الليكود فى انتخابات عام ١٩٧٧م أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن «خطة دروبلس» التى تقضى ببناء ٦٠ إلى ٧٥ مستوطنة جديدة بحيث يرتفع عدد المستوطنين داخل الأراضى المحتلة من ١٢٠ إلى ١٥٠ ألف مستوطن حتى عام ١٩٨٤م. وقد تركزت خطة «دروبلس» حول إقامة المستوطنات ليس فقط حول أماكن تجمع «الأقليات» بل داخل هذه الأماكن أيضا و«فيما بينها». ويتضح من ذلك أن وصف الأقليات يقصد به سكان المناطق المحتلة وهم الفلسطينيون العرب.

فماذا كان موقف الحكومة الأمريكية من سياسة حكومة تكتل الليكود الاستيطانية؟

ظل الموقف الأمريكى خلال الفترة من عام ٧٧ إلى عام ١٩٨١م يعتبر المستوطنات غير مشروعة وتمثل عائقًا أمام طريق السلام فى الشرق الأوسط، وقد أعلن ألفرد أثرتون مساعد وزير الخارجية الأمريكى عام ١٩٧٨م أن «الاحتلال لا يعنى السيادة، لذلك فإنه لا يحق للدولة المحتلة أن تتصرف فى أمور الأراضى التى تحتلها وكأنها ملك لها أو تحت سيادتها المطلقة». كما أشار الرئيس چيمى كارتر عام ١٩٧٩م إلى أن «الإدارة الأمريكية تعتقد أن إقامة المستوطنات يخالف القوانين الدولية، كما تعتبر أنها عائق فى طريق إحلال السلام فى الشرق الأوسط».

بيد أنه فى عام ١٩٨٠م قدم عضو مجلس الشيوخ الأمريكى إدلاى ستيفنسون مشروع قرار يوصى باقتطاع مبلغ ١٥٠ مليون دولار من المساعدات التى تقدمها الولايات المتحدة سنويّا إلى إسرائيل، وهذا المبلغ يساوى ما تنفقه الحكومة الإسرائيلية على إقامة المستوطنات فى الضفة وغزة وذلك حتى تستطيع الإدارة الأمريكية أن تضغط على إسرائيل لإيقاف خططها الرامية إلى تركيز الاستيطان فى الأراضى العربية المحتلة، وحتى تزداد فرص إقرار السلام فى المنطقة، إلا أن هذا الاقتراح هُزم عند التصويت (٨٥ معارضًا ضد ٧ مؤيدين).

وحتى عندما أعلنت إسرائيل أثناء المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية بشأن الضفة وغزة فى سبتمبر ١٩٨٠م «أنه يجب أن يدرك الجميع أن الحكم الذاتى لا يعنى الأرض ولن يعنيها مستقبلاً وأنه سوف يكون قاصراً فقط على السكان العرب، كما يجب أن يدرك الجميع أن إسرائيل تنوى الاحتفاظ «بيهودا والسامرة» إلى الأبد حتى تقضى على محاولات العرب فى إقامة دولة عربية جديدة على حدود إسرائيل»، اقتصر الموقف الأمريكى على الإعلان عن معارضة واشنطن لهذه السياسة الإسرائيلية التى تعوق المحاولات المستمرة والرامية إلى استقرار الأمن فى المنطقة.

يتضح مما سبق أن «المواقف المعلنة» للإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ ٦٧ وحتى بداية النصف الثانى من عام ١٩٨١م كانت عبارة عن مجرد تصريحات حول عدم شرعية بناء المستوطنات وعدم موافقة واشنطن على استمرارها؛ لأن أمريكا لم تكن فى حقيقة الأمر مهتمة بالعمل على إيقاف الخطط الاستيطانية الإسرائيلية أو الضغط على الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، أو المطالبة بعدم إقامة المزيد منها برغم أنها كانت وما زالت تملك الوسائل التى تُساعدها على ترجمة تصريحات المسئولين فيها إلى مواقف عملية وخطوات فعالة.

ولاية ريجان الأولى

وبعد فوز الرئيس رونالد ريجان بمسئولية الرئاسة الأمريكية قبل نهاية عام ١٩٨١م أعلنت الإدارة الأمريكية «أن المستوطنات غير ضرورية ولكنها شرعية». وقد شكل ذلك الإعلان تغيراً حادّا فى السياسة الأمريكية المعلنة تجاه الخطط الاستيطانية

الإسرائيلية، وصفته الحكومة الإسرائيلية بأنه «يوضح فرقًا بينًا بين الحكومة الأمريكية الحالية والحكومات الأمريكية السابقة».

وقد تجسد هذا التغيير فى نقطتين أساسيتين:

١- أصبح البيت الأبيض أكثر وضوحًا فى تأييده للاستيطان الصهيونى والسياسة الإسرائيلية التوسعية.

٢- البيت الأبيض لا يعارض فى إقامة المستوطنات بحجة أنها تضمن الأمن الإسرائيلى حتى لا يكون معظم سكان إسرائيل تحت رحمة نيران جيرانهم العرب.

وهذا يدل على أن الإدارة الأمريكية خلال فترة حكم الرئيس ريجان الأولى تبنت سياسة أكثر انحيازًا إلى الجانب الإسرائيلى فى نظرتها إلى الصراع العربى - الإسرائيلى، تهدف من ورائها إلى تجزئة السيادة على الأراضى العربية المحتلة من خلال التوصل إلى صيغة ملائمة من صيغ الحكم الذاتى تبقى لإسرائيل سيطرتها الكاملة على المناطق المحتلة.

الاستيطان خلال حكومة «الوحدة الوطنية»

فى شهر سبتمبر عام ١٩٨٤م شكلت الأحزاب السياسية الرئيسية فى إسرائيل حكومة وطنية موحدة تولى رئاستها لمدة عامين (٨٤/ ١٩٨٦م) شمعون بيريز زعيم حزب العمل، ثم خلفه إسحق شامير زعيم تكتل الليكود منذ عام ١٩٨٦م وحتى الآن. وخلال الأربع سنوات الأخيرة استمرت الحكومة الإسرائيلية فى إقامة المستوطنات وزيادة عدد سكانها وتوسيع ما هو قائم منها فعلاً، وذلك عبر الإجراءات التالية:

١- زيادة عدد المستوطنين فى ضواحى مدينة القدس عن طريق استكمال بناء ٤٦٠٠ منزل يقطن فيها حتى الآن حوالى ٩ آلاف مستوطن.

٢- شق طرق جديدة بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، وبين مدن الضفة ذاتها لأسباب أمنية وغير أمنية.

٣- دمج الاقتصاد الزراعى الناتج من الأراضى العربية بالاقتصاد الإسرائيلى بالإضافة إلى الترويج لزيادة استهلاك الأسواق العربية (الفلسطينية) للمنتجات الإسرائيلية.

وفى خط متواز لهذه السياسة الاستيطانية عملت حكومة الوحدة الوطنية فى إسرائيل على تصعيد سياسة القهر التى تمارسها ضد السكان الفلسطينيين العرب، ومن ضمن هذه الممارسات:

- السيطرة على التيار الكهربائى الذى يغذى المدن والقرى العربية فى الضفة وغزة عن طريق مراكز تحكم تقع بعيداً عن هذه التجمعات السكانية.

- تركيز الخدمات العلاجية والدوائية والبريدية والهاتفية فى المستوطنات وحرمان التجمعات العربية منها؛ مما يدفع السكان العرب عند الحاجة إلى التعامل مع الإدارة الإسرائيلية لهذه المستوطنات.

- التشدد فى منح أو تجديد تصاريح العمل للقوى العاملة العربية فى الأردن؛ مما دفع بحوالى ٤٠٪ منها إلى قبول العمل فى سوق العمل الإسرائيلية لتوفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة لهم ولأولادهم وحتى يصبحوا تحت الضغط والقهر الإسرائيلى.

فماذا كان موقف الحكومة الأمريكية من سياسة حكومة «الوحدة الوطنية» الاستيطانية خلال ولاية ريجان الثانية؟

استمر موقف الإدارة الأمريكية فى فترة الحكم الثانية للرئيس ريجان قائمًا على أساس الدعوة إلى عدم إنشاء المزيد من المستوطنات، ولكن أضيف إليه منذ عام ١٩٨٤م بعد جديد مفاده «أن إزالة ما هو قائم فعلا أصبح مسألة غير عملية». وبذلك أصبحت المستوطنات القائمة من وجهة النظر الأمريكية «ذات صفة شرعية» مما يدل على أن الإدارة الأمريكية أخذت مؤخراً بمبدأ «تكريس الأمر الواقع».

وفى عام ١٩٨٥م طرح على مجلس الشيوخ الأمريكى مشروع قرار ينص على «ضرورة تقديم مساعدات مالية مباشرة للمستوطنين اليهود فى الضفة الغربية وقطاع غزة». ورغم أن هذا المشروع لم يَنل عدد الأصوات الكافية حتى يصير مشروعًا قابلا للتنفيذ، إلا أن مجرد طرحه يلقى الضوء على أن سياسة الإدارة الأمريكية أصبحت

تعتقد أن الضفة الغربية وقطاع غزة قد صارتا جزءًا من أرض إسرائيل، وأن المستوطنين فيهما «لهم الحق فى الحصول على مساعدات مالية أمريكية تساعدهم على تطوير حياتهم فى هذه المناطق من أراضى الدولة اليهودية».

خطة استيطانية جديدة

كما سبق أن ذكرنا يبلغ عدد المستوطنات التى أقامتها الحكومات الإسرائيلية فى أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧م وحتى الآن حوالى ١٤٥ مستوطنة يعيش فيها حوالى ٤٥ ألف مستوطن. وهناك خطة استيطانية تعمل الحكومة الإسرائيلية على الانتهاء منها عام ٢٠١٠م تهدف من ورائها إلى إقامة ١٦٥ مستوطنة جديدة فى الضفة الغربية من المتوقع أن تستوعب حسب التخطيط الإسرائيلى حوالى ١ر٣ مليون مستوطن يمثلون أعداد المهاجرين الجدد إلى إسرائيل خلال الفترة من الآن وحتى نهاية الخطة. وهذا إنما يدل على أن سياسة الاستيطان الإسرائيلية غير قابلة للتعديل وإنما هى سياسة تخاطب المستقبل وتسعى إلى تحقيق حلم «حدود دولة إسرائيل التى وردت فى التوراة».

والحكومة الإسرائيلية تعتمد فى هذا الصدد وبنسبة ١٠٠٪ على الدعم غير المباشر لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية المتمثل فى تصريحات «تشجب» فقط سياسة إقامة المستوطنات، وأيضًا على الدعم المباشر المتمثل فى تقديم القروض والمساعدات المالية وعدم القيام بأى جهد من أجل التأكد من إنفاقها داخل حدود إسرائيل قبل ١٩٦٧م ـ كما تنص على ذلك كافة الاتفاقات التى تُعقد بين الإدارات الأمريكية والحكومات الإسرائيلية والخاصة بتلك القروض أو المساعدات المالية ـ ومن أجل الضغط الإيجابى الفعال على الحكومات الإسرائيلية لمنعها من إقامة المزيد من المستوطنات أو التوسع فيما هو قائم منها.

وحتى المشروع الذى قدمه الرئيس ريجان عام ١٩٨٢م باسم «تحسين الظروف المعيشية لسكان الأراضى العربية المحتلة» لم يكن سوى شعار براق يحاول تبرير الاحتلال الإسرائيلى لتلك الأراضى، فلا يمكن أن تكون هناك ظروف معيشية قابلة للتحسين فى ظل الاحتلال الذى يحاول إخضاع إرادة شعب لإرادة وسيطرة المُحتل.

وبرغم الإمكانات الهائلة التى توفرها إسرائيل وأمريكا من أجل إخراج هذا المشروع إلى حيز التنفيذ، إلا أنه لا يوجد من الدلائل ما يشير إلى نجاح هذه السياسة ولو بنسبة ضئيلة. وقد دفع هذا الفشل الولايات المتحدة إلى فتح الباب أمام بريطانيا وألمانيا الغربية وهولندا وإلى حد ما فرنسا، للمشاركة فى تحقيق برنامج «الفصل بين الأرض والسكان» من خلال الخطة الأمريكية الداعية إلى «تحسين الظروف المعيشية» لسكان الأراضى العربية المحتلة.

وعند هذه النقطة يجب أن نعيد إلى الأذهان أن الدول الأوروبية هذه التى تسعى إلى المشاركة فى تبرير الاحتلال الإسرائيلى حاربت وقاتلت ألمانيا النازية أثناء الحرب العالمية الثانية، ولكنها لم تطرح أى مشروع باسم تحسين الظروف المعيشية لأبناء الدول الأوروبية التى وقعت تحت الاحتلال النازى، بل على العكس من ذلك وحدت جهودها من أجل تحرير هذه الدول أولاً. وعندما تم التحرير عام ١٩٤٥م قدمت الولايات المتحدة آنذاك «مشروع مارشال» لتطوير هذه الدول التى أضيرت نتيجة الاحتلال النازى.

وبذلك يمكن القول إن الولايات المتحدة بمواقفها هذه تعمل على تركيز الخطة الصهيونية التى تحلم بأن تصبح أراضى الضفة وغزة جزءًا من أرض إسرائيل الكبرى، وأن يدير السكان العرب القاطنون فيها شئونهم الإدارية بأنفسهم. وهذا المبدأ معروف باسم «اقتسام السيادة» ومن خلاله تسعى إسرائيل منذ عام ١٩٦٧م إلى خلق «زعامات شعبية فلسطينية» فى الأراضى المحتلة تقبل ببقاء الاحتلال الإسرائيلى، ولكنها لم تتمكن من تحقيق أى نجاح حتى الآن، وأفضل دليل على ذلك الانتفاضة العربية الشاملة التى تعم الأراضى المحتلة منذ منتصف ديسمبر وحتى اليوم.

والولايات المتحدة التى بادرت بتنفيذ مشروع مارشال بعد الانتهاء من تحرير الدول الأوروبية من نير الاستعمار النازى، هى ذاتها التى تحاول جاهدة إقرار مشروع التنمية والتطوير فى المناطق العربية المحتلة قبل أن تتحرر من سيطرة الاستعمار الإسرائيلى، وكأنها بذلك تدعو العرب للقبول بنظرية «إسرائيل الكبرى». وهذا الموقف الأمريكى يقف منفردًا فى مواجهة دول العالم جميعًا التى تعتبر الاحتلال ومصادرة الأراضى والاستيطان مظاهر غير شرعية وغير قانونية.

وتشير كل الدلائل إلى أن المخطط الصهيونى الذى تسعى إسرائيل إلى تنفيذه بكل الوسائل اعتباراً من عام ١٩٨٢م إلى عام ٢٠١٠م يدخل ضمن سياسة متكاملة تهدف إلى تحويل السكان الفلسطينيين فى الأراضى العربية المحتلة إلى «أقلية سكانية» عن طريق الضغط والابتزاز السياسى والتشهير بمعاداة اليهود داخل الأراضى العربية وتهجير وطرد السكان العرب من ناحية، والعمل من ناحية أخرى على هجرة اليهود إلى أرض إسرائيل كما حدث بالنسبة ليهود أثيوبيا وكما يحدث الآن بالنسبة ليهود الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية وإيران.

فهل ينتبه العرب إلى خطورة هذا المخطط؟ هذا هو السؤال.

مجلة الدستور الأسبوعية ـ ٢٥/ ١/ ١٩٨٨م

(كانت تصدر من لندن حتى أوائل تسعينيات القرن التاسع عشر)

obeikandl.com

توسيع مخططات الاستيطان ..

شعار نتنياهو فى المرحلة المقبلة

تُشير العديد من الدلائل أن إسرائيل تعمدت إظهار أقصى درجات التعنت والصلف مع الجانب الفلسطينى طوال الأشهر الماضية قبل أن يتم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق إعادة الانتشار فى الخليل فى منتصف شهر يناير، لكى تجهد المفاوض الفلسطينى والنظم العربية التى تدعمه طوال فترة الشد والجذب من ناحية ولكى تشيع بين الجميع نوعًا من الفرحة والشعور بالانتصار بعد التوصل إليه (الاتفاق) من ناحية أخرى. فهذه الفرحة وذلك الإجهاد يوفران لها الفرصة كاملة لخلق المناخ المناسب لتنفيذ سياسات استيطانية عدوانية تضع الأطراف العربية أمام أمر واقع لا يملكون حياله القدرة على التغيير، وهو ما جرى بالفعل طوال الثلاثين عاما الماضية أيّا كان نوع الحكومة الإسرائيلية التى تدير شئون البلاد.

ففى مقابلة مع القناة الأولى للتليفزيون الإسرائيلى أكد بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء أن حكومته ستواصل توسيع المستوطنات فى الأراضى الفلسطينية «أمس واليوم وغدًا طالما أنها تدخل فى إطار إسرائيل بحدودها التوراتية»!! وبالرغم من أنه لم يتخذ قرارًا بعد بإنشاء مستوطنات جديدة، إلا أنه طالب الجهات المسئولة فى حكومته بضرورة التفوق فى هذه السياسة على كل ما قامت به الحكومات العمالية السابقة. ومن المعروف أن عدد المستوطنات زاد خلال الفترة من ١٩٩٢م إلى ١٩٩٦م بمقدار ٤٠٪ حيث بلغ عددها ١٤٠ ألف مستوطنة قبل حزيران (يونية) ١٩٩٧م.

وإذا كان رئيس الوزراء الإسرائيلى منذ تولى السلطة وحتى ديسمبر ١٩٩٦م قد منح موافقته المباشرة على خطط بناء أكثر من ألفى مسكن فى الضفة الغربية فى إطار سياسة التشدد، التى تتصف بها حكومته، فقد كان مُتوقعًا أن يُخفف من المغالاة فى استكمال مُخططات الاستيطان فى الضفة وغزة بعد التوصل إلى اتفاق حول الخليل مع السلطة الوطنية الفلسطينية ولكن على العكس من ذلك تمامًا أعلن متحدث باسم وزارة الدفاع الإسرائيلية يوم ٢١ يناير ١٩٩٧م عن موافقة الإدارة المختصة على بناء ٦٠ مسكنًا إضافيًا فى مستوطنة معالى عفراييم المقاومة فى وادى الأردن، وعلى بناء ٢٠٠ شقة بالمستوطنة نفسها بعد إتمام بناء نصف المساكن.

نعتقد أن مثل هذه الموافقة وما ستليها من موافقات تتخذ من «وثيقة كريستوفر» التى قدمتها الإدارة الأمريكية إلى الجانب الإسرائيلى تحت شعار «ضمانات تطبيق اتفاق الخليل» قبل ساعات من التوقيع عليه، مرجعية تستند إليها فى تنفيذ سياساتها الاستيطانية فوق الأراضى الفلسطينية فى الضفة وغزة، فهى من وجهة نظر نتنياهو تقرر ـ أى الوثيقة ـ أن إسرائيل هى الطرف الوحيد الذى سيقوم بتحديد حجم وطابع الانسحاب من مدينة الخليل وفق مقتضياتها الأمنية ضمن المراحل الثلاث لإعادة الانتشار، دون أن تضطر للتفاوض مرة أخرى مع الجانب الفلسطينى. ووفق مقتضيات الأمن الإسرائيلى غير المعلنة وغير المحددة والقابلة للتغيير والتبديل تسمح الإدارة الإسرائيلية لنفسها بضم ما تريد من أراض فلسطينية ومصادرة ما تشاء من ممتلكات عربية لتنفيذ خططها الاستيطانية التى تهدف فى نهاية المطاف إلى فرض إرادة بضع مئات من المستوطنين على مئات الآلاف من أبناء فلسطين.

جمعت سياسة الاستيطان التى طبقتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ ١٩٦٧م بين أمرين.. الأول تفتيت وحدة الشعب الفلسطينى بزرع كيانات غريبة عنه فى الضفة الغربية وغزة تحميها القوة المسلحة وتتحدى بها إسرائيل عروبة الشعب الفلسطينى وأصالته.. إلى جانب انتزاع أكبر مساحة من الأراضى العربية لحصر أبناء هذا الشعب داخل مربعات مُحددة سلفًا يمكن مهاجمتها وإحكام السيطرة عليها عندما تدعو الحاجة إلى ذلك.. الثانى تحقيق حلم إسرائيل الكبرى فوق كل ما يمكن أن تطوله يد حكوماتها من أراض عربية حتى ولو كان ذلك اغتصابًا لسيادة دول عربية مجاورة.

تنفيذ هذه السياسة يسير وفق شعار مواصلة سياسة الأجداد الذين رفعوا لواء الاستيطان الصهيونى قبل قيام دولة إسرائيل بعشرات السنين، ومن هنا جاءت شرعيتها ـ من وجهة نظر الحكومات الإسرائيلية ـ النابعة أساسًا من جوهر الصهيونية التاريخية التى تُحركها فعليّا الأطماع الإسرائيلية المُغلفة بمقتضيات الأمن، والحرص عليها سيكون هو اللبنة الأساسية لتوجهات نتنياهو فى المرحلة المقبلة لاستعادة رضاء الجناح المتشدد داخل الليكود الذى أذعن لاتفاق الخليل ولكنه فقد ثقته فيه كقائد سياسى يمكن أن يحقق البرنامج الانتخابى الذى أوصله إلى كرسى الحكم.

المزيد من المستوطنات يعنى عمليّا المزيد من هدم البيوت الفلسطينية وتدمير وتخريب المزيد من الأراضى الزراعية وانتزاع وإعطاب المزيد من الأشجار والمحاصيل وتشريد المزيد من العائلات المؤيدة للسلام، ويعنى استجلاب المزيد من اليهود للسكنى فى هذه المستوطنات ومدهم بالمزيد من السلاح المتطور بحجة الدفاع عن أنفسهم وتوفير المساعدات المطلوبة من جيش الدولة لحماية المُغتصب ضد صاحب الحق. ولن يُحقق ذلك سلامًا مستقرّا أو يوفر علاقات حسن جوار متنامية بل سيؤدى إلى توتر واضطراب وسيوفر المناخ الملائم لتولد العنف.. وساعتها إذا وقع العنف من الجانب الفلسطينى كرد فعل على سياسات دولة إسرائيل (الاستيطانية) أو كرد فعل لاستفزازات مستوطنيها فستعمل الإرادة الإسرائيلية على تنفيذ ما يخصها أمنيّا وفق اتفاق الخليل.. القيام فورًا بإجراءات المُطاردة الساخنة داخل الأراضى الفلسطينية ومطالبة السلطة الوطنية الفلسطينية بتسليم المشتبه فيهم بل ويمكن محاصرة الضفة وغزة وإغلاق المنافذ فى وجه تحرك القوى العاملة الفلسطينية.

الأمر الأكثر إلحاحًا الآن وقبل أن توضع الأطراف العربية أمام سياسات الأمر الواقع الاستيطانية أن تواصل هذه الأطراف مجتمعة سياسات فتح قنوات تفاهم مع إدارة نتنياهو حول التزامها باتفاقات أوسلو الذى أيدته بموجب توقيع اتفاق الخليل واستعدادها لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى أكد على مبدأ الأرض مقابل السلام بصفته مرجعية أساسية لعملية السلام التى بدأت فى مدريد وذلك بالنسبة لمسارات التفاوض الإسرائيلى مع سورية ولبنان والسلطة الوطنية الفلسطينية. قنوات

التفاهم هذه هى التى ستحقق التنسيق العربى حتى لو لم يطفُ على السطح مرة أخرى كنتاج الانقسامات العربية حول مسارات التفاوض أو ترتفع ثانية أصوات التطبيع، التى خمدت إلى حين، وهى التى ستساعد أيضًا على خلق فرص التماسك العربية لدى الإدارة الأمريكية فى الأيام المقبلة خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن وزيرة الخارجية الأمريكية التى أقسمت اليمين يوم ٢٣ يناير لا تعلم عن ملف الشرق الأوسط الشىء الكثير.

جريدة القدس العربى ـ ٢٨/ ١/ ١٩٩٧م

obeikandl.com

التخطيط فى الخفاء..

للاحتفاظ بأراض عربية!!

الصدفة وحدها هى التى كشفت أمر الزيارة التى كانت الإدارة الإسرائيلية تخطط بإبقائها طى الكتمان ولو إلى حين . . فقد حل موعدها يوم الثلاثاء ١٨ فبراير ١٩٩٧م قبل وقت قليل من توقيت إدلاء رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو بشهادته أمام محققى جهاز الشرطة فى إطار فضيحة تعيين المحامى رونى بار أون فى منصب المدعى العام . . مما جعل التكهنات تتجه إلى استنتاج أن الشخص الذى دخل إلى مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلى فى الخفاء هو إرييه درعى زعيم حركة شاس والذى قيل إنه رشح بار أون لمنصب المدعى العام فى مقابل قيام أعضاء الكنيست ممن ينتمون لحركته بالتصويت إلى جانب اتفاق الخليل . . بذلك يكون قدومه إلى مكتب رئيس الوزراء ـ من وجهة نظر التكهنات ـ فى هذا التوقيت بالذات ـ قبل توجه نتنياهو مباشرة إلى مكتب التحقيق ـ بغرض التنسيق فيما بينها حول إجراءات التحقيق الذى هما بصدده .

لهذا وجد المسئولون عن مكتب نتنياهو أنفسهم فى مأزق جعلهم أمام خيارين كلاهما صعب . . فالزائر لم يكن إرييه درعى . . وسبب الزيارة لايتعلق بالفضيحة التى تنظرها أجهزة الشرطة المختصة . . وكان لا بد من إماطة اللثام عن هذه الزيارة المشبوهة حتى لو اقتضى الأمر الإفصاح عن أسبابها التى كانت الإدارة الإسرائيلية تحرص على إبقائها سرية ؛ لأنها تتعلق بخرائط الأراضى والمستوطنات التى تنوى إسرائيل الاحتفاظ بها فى الضفة وغزة على حساب الحق العربى الفلسطينى . . حتى تبعد عن رئيس

الوزراء الإسرائيلى شُبهة التواطؤ فى أمر فضيحة سياسية ما زالت الأجهزة المختصة تقوم بالتحقيق فيها.

كان الزائر هو زبولون هامر وزير التربية والتعليم ورئيس حزب المفدال.. وكانت الزيارة بغرض مناقشة إمكانية ضم الوزير إلى عضوية الوفد الإسرائيلى إلى جانب كل من وزيرى الخارجية والدفاع فى مفاوضات التسوية النهائية مع الفلسطينيين حتى تتأكد الحكومة من وجود ممثل سياسى للمستوطنين عند التوقيع على اتفاقيات مستقبلية تحدد إعادة انتشار قوتها فوق أراض يتم التنازل عنها للسلطة الفلسطينية أو تشارك فى إدارتها، وبسبب حساسية الموضوع اتفق على أن يتم بالسرية اللازمة حتى يحين الموعد الملائم للإعلان عنه.. لأن كلا الطرفين الحكومة وحزب المفدال ليسا على استعداد لتفجير مشكلة جديدة تهز الثقة بحكومة نتنياهو بعد الهزة التى أصابتها فى أعقاب توقيع اتفاق الخليل.. وما تعانيه فى الوقت الراهن بسبب فضيحة تعيين بار أون فى منصب المحامى العام.. خاصة وأن الوزير هامر يُعد من كبار الزعماء المدافعين عن حقوق المستوطنين وعما يسمى «ضرورة التمسك بأرض إسرائيل الكاملة».

أخشى ما تخشاه قوى اليمين السياسى المتطرف فى إسرائيل أن تتسع الفجوة بين إستراتيچيته المستقبلية لبسط النفوذ على أوسع رقعة من الأراضى الواقعة حاليًا فى قبضة الحكومة الإسرائيلية.. وبين ما سوف يترتب على ما تراه استسلامًا لاتفاقات أوسلو التى يتم بمقتضاها التنازل عن «أراض إسرائيلية» للفلسطينيين، لذلك نجدهم يخوضون صراعات عنيفة حول كيفية الوقوف بشدة فى وجه التنازلات التى بدأت باتفاق الخليل. لهذا السبب قام زئيف حبار أحد قادة مجلس المستوطنات بزيارة إلى مركز دراسات الكرة الأرضية التابع للجامعة العبرية وحصل من الدكتور حاييم جيبرتسمان على خرائط تُوضح مصالح إسرائيل فى المناطق العربية المحتلة من أربع زوايا:

الأولى.. الاحتياجات الأمنية ليس فقط حيال دول الجوار العربى، ولكن حيال الوجود الفلسطينى فى المستقبل أيًا كانت نوعية هذا الوجود سلطة وطنية أو دولة.

الثانية.. الحاجة إلى المياه بشريًا وإنتاجيًا (زراعيًا وصناعيًا وتنمويًا) سواء كان ذلك عن طريق الأنهار والمساقط المائية أو المياه الجوفية.

الثالثة . . خطط الاستيطان المستقبلية سواء فى الضفة أو قطاع غزة أو القدس لمحاصرة التواجد الفلسطينى البشرى حاليّا ومنع امتداده مستقبلاً حتى لا يُهدد احتياجات إسرائيل الأمنية أو المائية .

الرابعة . . احتياجات البنية الأساسية لإسرائيل للحفاظ على تفوقها النوعى والتقنى .

تقول مصادر حزب المفدال أن الدكتور حاييم جيبرتسمان نجح حتى الآن فى إعداد ١٦ خريطة توزع الأراضى بين إسرائيل وعرب فلسطين بنسبة ٧٠٪ إلى ٣٠٪ تمهيدًا لدراستها من الناحية السياسية . وتقول المصادر نفسها إن قطاعًا لا يستهان به من أعضاء هذا الحزب الدينى اعتبر رسم الخرائط فى حد ذاته خيانة أيديولوچية تنفى الحقائق المقامة على أرض الواقع وتمهد لإجراء تسويات إقليمية، مطلوب من الأحزاب الدينية فى هذه المرحلة أن تباركها . وطالبوا بالتمييز بين العقيدة الدينية والتخطيط السياسى ؛ لأن الخلط بينهما أدى منذ أشهر إلى الاعتقاد بأن الإدارة الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتنياهو قادرة على الدفاع عن مقدسات إسرائيل بدون خوف من أعدائها أو وجل .

ويرى الحاخام حاييم دروكمان أن نفق المسجد الأقصى الذى كان يعد قبل افتتاحه قلعة الوجود الإسرائيلى قاد إلى اتفاق الخليل الذى تم بمقتضاه إعادة انتشار القوات المسلحة الإسرائيلية فى الخليل وإلى إبرام ثلاثة اتفاقات مع السلطة الوطنية الفلسطينية تم التنازل بموجبها عن مساحات شاسعة من الأراضى التى «يغوص الارتباط بها فى قلوب المؤمنين من أبناء الدين اليهودى»!! . ومن هنا يتوقع هو وغيره من المُتشددين أن تؤدى الخرائط التى تُعدها حاليّا أكثر من جهة داخل إسرائيل إلى مزيد من التنازلات الضارة بأرض إسرائيل المقدسة وبأمن شعبها المختار ومستقبله ؛ لأن أراضى إسرائيل المقدسة لا تقتصر فقط ـ فى رأيهم ـ على ما هو تحت يد الإدارة الإسرائيلية الآن . . فهناك أراض إسرائيلية توراتية فى كل من الأردن ولبنان ومصر . . لذلك يجب أن يكون السؤال المطروح قبل فوات الأوان هو . . كيف يمكن الاحتفاظ بأكبر قدر من مساحات الأراضى الإسرائيلية وعدم التفريط فيها بإعطائها طواعية للفلسطينيين؟ وذلك بإفشال سياسات الحكومة التى تخطط لعدم التمسك بما ترى أنه «أراض غير إسرائيلية» لكونه ليس هامّا بالنسبة لها أمنيّا أو استيطانيّا . . إلخ . وتنسى عن تعمد العنصر الأهم من كل

ذلك وهو العنصر التاريخى الدينى الضارب فى أعماق التاريخ اليهودى الذى لا يَجب النقاش حوله من جانب غير المختصين.

قد تمثل هذه التوجهات عند بعض المراقبين نوعًا من الخلافات الجذرية التى يعانى منها المجتمع اليهودى بين المسئولين عن الفكر السياسى ومكوناته وقادة الفكر الدينى المتشدد ومتطلباته، وأيهما يقود المجتمع إلى تحقيق المستقبل المشرق.. خاصة فيما يتعلق بالمستوطنات وسكانها.. ولكن الحقيقة غير ذلك تمامًا.. لأن المجتمع الإسرائيلى ككل تهيمن عليه تجربة يزيد عمرها عن خمسين عامًا!! نعتقد أنها صهرته فى اتجاه «الاختلاف فى الظاهر والاتفاق فى داخل الحجرات». ففى عام ١٩٤٦م انشغلت اللجنة الأنجلو / أمريكية التى استأمنتها الشرعية الدولية آنذاك عن إيجاد حل حيادى لمشكلة الوجود الإسرائيلى غير القانونى على أرض فلسطين العربية، بفحص الصلة بين أوضاع أبناء الجالية اليهودية فى دول شرق أوروبا ووسطها وأرض إسرائيل الموعودة فى فلسطين. وجاءت توصيتها الأساسية فى هذا الشأن بضرورة استقدام ١٠٠ ألف يهودى كمهاجرين إلى أرض الميعاد فى أسرع فترة ممكنة لوضع اللبنة الأساسية لتهويد الأرض تمهيدًا لإقامة الدولة، إلا أن رغبة حكومة بريطانيا ألا يتم ذلك وفلسطين تحت وصايتها جعلها ترفض الاستجابة لهذه التوصية.. مما أرجأ البدء فى تنفيذ مشروع التهجير هذا إلى ما بعد صدور قرار التقسيم فى آخر نوفمبر ١٩٤٧م.

لذلك نجد طرفى المعادلة الحاكمة فى إسرائيل التيار الدينى المتشدد والحكومة الإسرائيلية (أيّا كانت عمالية أو ليكودية) يرتبان فى الخفاء لخطواتهما المستقبلية تجاه أى أمر من الأمور خاصة ما يتعلق منها بدول الجوار أو استكمال خطوات السلام فى المنطقة باستئناف مسار المباحثات الإسرائيلية السورية واللبنانية أو تنفيذ اتفاقات أوسلو مع الجانب الفلسطينى أو حتى تنشيط السلام الفاتر مع الحكومة المصرية.. ويكون دور التيار الدينى هو مهاجمة الحكومة واستنهاض همة المجتمع لمعارضة أى خطوة إيجابية فى هذا الصدد.. أما دور الحكومة فيكون التعلل على المستوى الإقليمى والدولى بحركة المجتمع المعارضة وضغوط الجناح الدينى المتشدد.. وتنتهى الحركة المسرحية فى بعض الأحيان بتحقيق ما اتفق عليه فى الخفاء بين طرفى المعادلة.

تُشير وقائع ما شهدته الساحة العربية منذ افتتاح النفق أسفل المسجد الأقصى وإبرام اتفاق الخليل أن نية حكومة نتنياهو ستتجه من الآن فصاعدًا إلى سياسة «الأمر المفروض من جانبها» وعلى المتضرر أن يلزم الصمت أو يقبل العودة إن استطاع إلى حالة الحرب

مرة أخرى، وتجربتها التى تسير فيها حاليّا ذات شقين يبدو كل منهما منفصلاً عن الآخر ولكنهما فى حقيقة الأمر وجهان لعملة واحدة.

الشق الأول.. اتخاذ الخطوات التنفيذية لبناء مستوطنة حار هوما فى جبل أبو غنيم وتحديد نوعية سكانها منذ الآن.. حتى أن حركة بيتار اليمينية المتطرفة (حركة دولية للشباب اليهودى) قدمت طلبًا منذ شهرين إلى وزارة الدفاع لإسكان ٦٠ من أعضائها فيها إلى جانب غيرهم من المتطرفين وذلك لتغيير الشكل السكانى لمدينة القدس بحيث تصبح النسبة الأكبر بعد عدة سنوات لليهود الطارئين على حساب السكان العرب الأصليين غير القادرين عمليّا على توسيع الرقعة التى يشغلونها من المدينة.

الشق الثانى.. إعداد الخرائط التى سيتم بموجبها مستقبلاً التنازل عن جزء محدد من الأراضى العربية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية حتى ولو كان الاحتفاظ بما ليس من حق إسرائيل يتعارض مع وجود السكان العرب عليها منذ عشرات السنين أو يخالف كافة الأعراف الدولية أو يهدد السلام بين دول المنطقة.. بحيث تكون هذه الخرائط هى الفيصل الوحيد من وجهة النظر الإسرائيلية عندما يحين وقت مفاوضات السلام النهائية بين الطرفين.. بحجة أن الحكومة لا تملك التنازل عن شبر أرض آخر بعد أن حدد أقطاب الأحزاب الدينية أرض إسرائيل بشكل يعد المساس به كفرًا وخروجًا عن مبادئ الدين اليهودى الأساسية.

وتستغرب القيادات الإسرائيلية المواقف العربية والفلسطينية المعارضة لبناء ٦٥٠٠ مسكن للاستيطان فى جنوب القدس.. فقد سبق لحكوماتها المتعاقبة على مدى الثلاثين عامًا الأخيرة أن بنت عدة أحياء فى شطر المدينة الغربى يعيش فيها الآن نحو ١٧٠ ألف يهودى تم تهجيرهم إليها إما من داخل إسرائيل أو من خارجها. وهم يشكلون حاليّا ٤٠٪ من سكان القدس.. وينسون أن ذلك إنما تحقق بالقهر والطرد والقتل وبالاستيلاء على نحو ٢٥ ألف دونم من الأراضى العربية التى صودرت من ملاكها الأصليين منذ عام ١٩٦٧م.

ولما كانت البنايات الإسرائيلية التى أقيمت على مدى السنوات فى القدس وما حولها تمنع عمليّا إعادة تسليم أحياء المدينة القديمة إلى سكانها العرب.. فلمَ لا تكون المستوطنات الجديدة فى القدس والضفة وغزة والجولان سبيلاً لمنع إعادتها كلها أو أجزاء هامة منها إلى أصحابها الأصليين !!.

جريدة القدس العربى ـ ٧/ ٣/ ١٩٩٧م

الاستيطان..

ركيزة لا يمكن أن تستغنى عنها إسرائيل

لم يكن ممكنًا أن تولد دولة إسرائيل دون أن تكون موجات الهجرة اليهودية المكثفة قد تمكنت من الاستيلاء على أرض فلسطين، ودون أن تكون قد نجحت بإمكانات الوكالة اليهودية من إقامة مجموعة من المستوطنات الداخلية والحدودية فوقها وأسكنت فيها العدد الكافى من اليهود القادمين إليها عبر البحار.. ولم يكن ممكنًا لديفيد بن جوريون أن يفتح باب الدولة على مصراعيه فور إعلان قيامها أمام كل يهودى يرغب فى القدوم إلى الجنة الموعودة إلا بعد إقامة الركن الأهم لإستراتيچيته التوسعية على أسس استيطانية غير قابلة للتغيير.. وهو ما تبنته حكومات إسرائيل العمالية منذ نشأتها وحتى عام ١٩٧٣م ثم قلدتها فيه وتمسكت به حكومات تحالف الليكود وآخرها حكومة بنيامين نتنياهو الحالية.

معركة مستوطنة جبل أبو غنيم (حار هوما) المستعرة نيرانها حاليّا بين الجانبين العربى والإسرائيلى ليست الأولى ولن تكون الأخيرة.. سواء على مستوى التوسع شرق مدينة القدس وما حولها.. أو فى بقية الأراضى الفلسطينية الأخرى الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلى.. أو حتى على حساب القرى الفلسطينية الواقعة فى داخل حدود الحزام الأخضر والتى يقطنها فلسطينيو عام ١٩٤٨م. يقول شينح فايتس الذى شغل منصب رئيس الصندوق القومى اليهودى فى كتابه «مائة عام من الاستيطان» الذى صدر فى أوائل الثمانينيات..: «لا يمكن تخيل حياة مستقرة لإسرائيل ومواطنيها دون مواصلة سياسة إقامة المستوطنات فى كل شبر تصل إليه يدها، فالحاجة إلى القادمين

الجدد ستظل قائمة إلى عشرات السنين مستقبلاً؛ لأن عناصر الأمن والاقتصاد والتنمية لن تتحقق دونهم. . والمساحة السكانية الراهنة مكتظة حاليّا بمن يعيش فوقها وهى ليست قابلة للتوسع الرأسى. . لذلك لابد من العمل على توسيعها أفقيّا فى كل مكان وبلا تردد ومهما كانت العقبات».

أدرك زعماء الحركة الصهيونية العالمية منذ بداياتها أهمية وضرورة إقامة المستوطنات فوق أرض فلسطين ليس فقط كما يظن البعض اتباعًا لنظام الجيتو الذى كان يعيش تحت ظله اليهود فى كل دولة كان لهم تواجد فيها على مستوى العالم شرقه وغربه. . وليس لتعويد ساكنيها فى المستقبل على أساسيات حرفة الاستزراع والقيام بالواجبات الأمنية لحماية أنفسهم وذويهم ضد المحيط السكانى الملاصق لهم. . وإنما أيضًا لتثبيت حدود الدولة التى يسعون دائبين لإقامتها وتوسيع حدودها وضمان الحد الأعلى لأمنها وأمن مواطنيها ولو على حساب الحقوق المتوارثة للآخرين أو السيادة المعترف بها للمحيط السكانى الملاصق. لذلك بدأت قبل نهاية القرن التاسع عشر حركة يهودية نهمة لشراء الأراضى الفلسطينية التى كانت معروضة للبيع بسبب عدم استطاعة ملاكها سداد الضرائب الباهظة المستحقة عليها بموجب الغرامات العثمانية المتعاقبة، تحت أسماء وهمية عربية مرة وتركية مرة أخرى.

أسّس مهاجرون من روسيا ورومانيا أول مستعمرة يهودية ذات طابع مستقل فوق أرض فلسطين عام ١٨٧٨م باسم «بتاح تكفا» بتمويل من جميعة أحبّاء صهيون. . وأقيمت الثانية عام ١٨٨١م باسم «ريشون لتسيون»، وخلال الفترة من ١٨٨٢ و١٨٨٤م أقيمت ثلاث مستوطنات أخرى فى سهل الحوله باسم «روش بينا ويسود هامعلا وميشار هايردن». ولما تعسرت ظروف يهود هذه المستوطنات الإنتاجية إما لقلة معرفتهم بأساليب فلاحة الأراضى أو لتعرضهم لغضبة السكان العرب، تعهد البارون روتشيلد بدعمهم ماليّا على ألا يتركوا المستوطنات التى يعيشون فيها لأى سبب وتحت أى ضغط سواء كان العوز أو الموت.

ظهرت الخلافات بين سكان الأرض العربية فى فلسطين وأبناء المستوطنات اليهودية وتطور الأمر إلى مواجهات بالسلاح بسبب النزاع على الحدود التى تفصل بين الطرفين، وأيضًا بسبب الماء والمرعى. وعلى الرغم من ذلك زاد عدد اليهود المستوطنين عام ١٩١٥م إلى ٨٢ ألف نسمة وبلغت مساحة الأراضى التى فى حوزتهم إلى ٣١٨

ألف دونم. وجاء الانتداب البريطانى بعد الحرب العالمية الثانية ليزيد الموقف اشتعالاً، فبينما كانت المواجهة بين الطرفين العربى واليهودى حتى ذلك الوقت تضع القلة اليهودية فى موقف صعب لا يُنبئ بأى تحسُّن فى مجال خطط الاستيلاء على مزيد من الأراضى بالشراء وبالخديعة أو حتى على مستوى الاستقرار والهدوء داخل المستوطنات وما حولها.. جاء الانتداب البريطانى ليقف مع الأقلية اليهودية مناصراً ومعززاً.. فى بعض الأحيان مكبلاً اليد العربية التى تُقاوم سلميّا وترفض بيع أراضيها أو القبول بالتعويضات المالية.. وفى أحيان كثيرة معاونًا للجماعات اليهودية فى أعمالها العدوانية التى اتسمت بالخسة ضد السكان العرب لا سيما كبار السن والسيدات والأطفال.

نَجم عن هذا الوضع مصادمات دامية بين الطرفين نذكر منها انتفاضة عام ١٩٢٢م التى راح ضحيتها ١٣٣ مستوطنًا يهوديّا وجرح وأصيب ضعف هذا العدد فى حوادث متفرقة شملت جميع أماكن التجمعات السكانية اليهودية فى ذلك الوقت. فى عام ١٩٣٠م اضطرت بريطانيا فى ظل تردى الأوضاع الأمنية فى فلسطين إلى إصدار كتابها الأبيض الذى قيد على الورق فقط «مخططات اليهود فى الاستحواذ على الأراضى العربية» لأن سلطات الانتداب أغمضت عينيها عن إقدام العصابات اليهودية التى كانت تعتدى على الأراضى العربية وتروع سكانها على طردهم خارجها أو قتلهم إن أبدوا أى نوع من أنواع المقاومة.

عندما طرح فى عام ١٩٣٧م اقتراح تقسيم أرض فلسطين بين الجماعات اليهودية المغتصبة وأصحاب الأرض الأصليين، على أن تستبعد الأراضى التى لا يوجد فوقها مستوطنات من القسمة اليهودية.. أدرك القائمون على أمر النشاط الاستيطانى اليهودى أن مخططات شراء الأراضى لم تحقق هدفها بعد، لذلك عمدوا إلى تفريغ هذا الاقتراح من محتواه.. وهو موقف تغيَّر كلية بعد ذلك بما يزيد قليلاً عن عشر سنوات عندما قبلوا بقرار التقسيم الذى أصدرته الأمم المتحدة والذى أعلن فى ضوئه فى منتصف شهر مايو عام ١٩٤٨م إقامة دولة إسرائيل على الرغم من أنه لم يمنحهم سوى أقل من نصف مساحة أرض فلسطين التى كانت واقعة تحت سلطة الانتداب البريطانى.. لأنهم استطاعوا خلال الفترة من عام ١٩٣٧م إلى عام ١٩٤٨م أن يحققوا الأهداف التالية:

١- إقامة الكثير من الحلقات السكانية التى تربط بين المستوطنات المبعثرة فوق الأراضى العربية.

٢- النفاذ عن طريق القوة المسلحة إلى المناطق الفلسطينية التى لم يكن لهم فيها تواجد مثل الجليل الغربى ومنطقة الخليل والنقب.

٣- زيادة الدعم المادى الذى يقدم للمستوطنين حتى لا يهجروها إلى أماكن أخرى أو يضطروا إلى بيع معداتهم كما حدث فى الكثير من الأحوال.

٤- تعزيز المستوطنات بعناصر من أفراد العصابات اليهودية مثل قوات الهاجانا للدفاع عن سُكانها حتى تكون المستوطنة جاهزة فور استكمالها للدفاع عن نفسها.

وفى ظل القيود الهشة التى وضعتها سلطات الانتداب البريطانى، وعلى الرغم من شراسة المقاومة الفلسطينية التى بلغت ذروتها بين عامى ١٩٣٦م و١٩٣٩م استمر استحواذ اليهود على أراضى فلسطين مما ساعدهم على إقامة مجموعة أكبر من المستوطنات التى سهلت لهم فيما بعد الحق فى مطالبة المجتمع الدولى بمساعدتهم فى إقامة وطن قومى لهم فى فلسطين.. قبل منتصف مايو ١٩٤٨م كان تحت أيديهم أكثر من مليون وثمانمائة ألف دونم من الأراضى وكان تحت سيطرتهم ٣٠٢ مستوطنة.. مع أن عدد اليهود فى ذلك الوقت لم يكن يتعدى ٦٥٥ ألف مهاجر، وهو رقم يزيد قليلاً عن أعداد الفلسطينيين أصحاب الأرض والحق الأصليين.

فيما أعقب ذلك من سنوات صارت سياسات الدولة الإسرائيلية فى اتجاهين يكمل كل منهما الآخر: الأول، فتح الباب على مصراعيه أمام يهود العالم للهجرة إلى إسرائيل واستجلاب الأغنياء منهم وأصحاب المؤسسات فى كل مكان من العالم للمساهمة عن طريق التبرعات فى توطين القادمين الجدد وتحسين أوضاعهم المعيشية فى ظل تدنى إمكانات الدولة الحديثة النشأة، مما ساعد على زيادة عدد سكانها فى عامين فقط بنسبة الضعف.. الثانى، اقتلاع أبناء المجتمع الفلسطينى من المدن والقرى التى أصروا على البقاء فيها لأكثر من نصف قرن مما ساعدهم من ناحية على تشريد حوالى ٧٠٠ ألف فلسطينى وتحويلهم من أصحاب حق إلى لاجئين.. وأتاح لهم من ناحية أخرى نقل حق التصرف فى أراضيهم وممتلكاتهم الزراعية والعقارية إلى سلطة الدولة والبدء فى توزيعها على المواطنين الإسرائيليين القدامى والجُدد.

ساعدت عمليات استيعاب المهاجرين الجدد على تحويلهم إلى السكنى فى مستوطنات وقرى العمل التى عُرفت باسم «معاروف» للعناية بأشجار الزيتون التى تركها أصحابها وراءهم تحت وطأة استخدام القوة، وعلى مدى السنين تحولت هذه

المستوطنات بسبب الدعم المادى الذى كان يأتى إلى حكومة إسرائيل من الخارج من خيام إلى أكواخ من الصفيح وإلى أكشاك خشبية ثم إلى منازل من الطوب . . كما اتسعت الخدمات التى يحصل عليها سكانها . . فبعد أن كانت تفتقد فى بدايتها إلى المياه والكهرباء والصرف الصحى والخدمات الطبية . . أصبحت تلقى الاهتمام الواجب من الدولة بغض النظر عن نوعية الحزب الحاكم .

تحول طرد السكان العرب من أماكن معيشتهم داخل دولة إسرائيل إلى مهمة تقوم بها لجنة حكومية مختصة تضع القواعد العسكرية والأمنية للخلاص منهم ونقلهم إلى أماكن أخرى . وكان ذلك يتم وفق خطط مدروسة لإحلال مستوطنين محلهم من ناحية وإلى عزلهم سياسيّا واجتماعيّا من ناحية أخرى ، حتى أن أمر الترحيل أصبح يصدر من المسئول العسكرى عن القرية أو المدينة العربية المستهدفة . ونتج عن هذه العملية أن تقطعت أوصال التجمعات السكانية العربية التى بقيت فى فلسطين بعد عام ١٩٤٨م ، وضاعت معالمها الجغرافية والديموجرافية وأصبح هناك خط واضح يربط بين المستوطنات والتجمعات السكانية اليهودية فوق الأراضى العربية خاصة التى احتلت بعد عام ١٩٦٧م .

العملية الاستيطانية كانت تمثل لب الوجود الإسرائيلى فى فلسطين قبل إقامة الدولة ؛ لأنها الحقيقة الوحيدة التى تمثل هذا الوجود . . وبعد إقامة الدولة لم يعد هناك اختلاف جوهرى بين حزب إسرائيلى وآخر فى حقيقة النظرة إلى الاستيطان تخطيطًا وتنفيذًا انطلاقًا من أن ما تفعله إسرائيل فوق أرض فلسطين هو حق تاريخى لا يمكن أن ينازعها عليه أى طرف آخر . وإذا كان الاستحواذ على الأرض والحصول على الدعم المالى واستقدام المهاجرين هو هدفًا إستراتيجيّا لإقامة الدولة قبل عام ١٩٤٨م . . فقد ظل هذا المثلث هو المحرك لسياسات إسرائيل بعد اتفاقيات السلام التى وقعتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية . . حتى تتسلم هذه السلطة فى نهاية المطاف مجموعة من الكانتونات المتباعدة المحاطة بطرق التفافية تجعل إدارتها لها محددة داخل دوائر جغرافية صغيرة ومرتبطة دائمًا بإسرائيل . عندما تسلم نتنياهو المسئولية فى مايو ١٩٩٧م كانت توجد فى الضفة الغربية وقطاع غزة ١٣٥ مستوطنة وكان حزب العمل يخطط لمضاعفة هذا العدد من التجمعات السكانية اليهودية بحيث يمكنها استيعاب مائة ألف مهاجر فى غضون أربع سنوات . . وعلى النهج نفسه قرر تحالف الليكود رفع الحظر عن بناء

المستوطنات وشكل لجنة للإشراف على ذلك من أكثر وزرائه تشدداً . . وزير الدفاع إسحق مردخاى ووزير البناء والأشغال العامة مائير بوروش ووزير البنية التحتية والأشغال أرييل شارون .

فى أغسطس ١٩٩٧م أعلنت اللجنة عن خطة استيطانية فى قطاع غزة والضفة ذات ثلاث مراحل . . تقوم الأولى على إسكان عشرة آلاف نسمة فى ٣٠٠ شقة خالية منتشرة فى مختلف أرجاء الأراضى الفلسطينية المحتلة . . وتعتمد الثانية على الموافقة على تنفيذ خطط بناء سبق أن وضعتها حكومة العمال السابقة . . أما الثالثة فهى ما أطلق عليه نتنياهو «مفهوم التكتل» ويقصد به إقامة تجمعات سكانية جديدة على امتداد ما هو قائم فعلاً من مستوطنات واستكمال مجموعة الطرق الالتفافية التى سبق وقامت الحكومة السابقة بشقها إلى جانب إقامة مجموعة من الطرق الجديدة المماثلة .

ولا تعتمد هذه المرحلة على تقوية التواصل بين التجمعات السكانية اليهودية عن طريق بناء المساكن فقط وإنما تعتمد أيضًا على إقامة المبانى ذات الطابع اليهودى مثل المراكز التجارية والمناطق الصناعية والأماكن الترويحية والمنتجعات . . وبذلك تضمن إسرائيل التطابق والتناسق بين أوجه التواجد السكانى الاستيطانى وغيره من أنواع التواجد مثل الأمنى والعسكرى فوق الأراضى التى ستقرر مستقبلاً أنها لن تنسحب منها بسبب الحاجة الفعلية إليها . . عندما تصل فى مفاوضاتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية إلى مرحلتها النهائية .

وإذا كان اتفاق أوسلو يقضى من وجهة نظر الجانب الفلسطينى بعدم جواز التوسع فى إنشاء المستوطنات طيلة مرحلة التفاوض بين الجانبين . . فإن الاتفاق نفسه ينص من وجهة نظر إسرائيل على حقها الكامل فى التصرف فى أراضى الدولة بالكيفية التى تراها مناسبة . لذلك ليس مستغربًا أن ترتكز مراحل الاستيطان الثلاث التى أشرنا إليها على ما يعرف فى اتفاقيات أوسلو ١ و ٢ بالمنطقة (ج) حتى يتوافر لقوات الجيش الإسرائيلى ممرات وطرق تتيح لها إحكام سيطرتها على أراضى الضفة والقطاع وتوفر لها فرص اختراقهما وقتما تشاء لملاحقة من تشاء تحت شعار حماية المستوطنات وسكانها . . ذلك الحق الذى نصت عليه مُعاهداتها السابقة مع الجانب الفلسطينى وستنص عليه اتفاقاتها القادمة معه .

مجلة قضايا الأمة ـ يونية ١٩٩٧م

حق عودة الفلسطينيين.. بين كلينتون وباراك

أثارت التصريحات التى أدلى بها الرئيس الأمريكى أثناء مؤتمره الصحفى مع الرئيس المصرى بواشنطن مساء الأول من شهر يولية ١٩٩٩م حول حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى أراضيهم التى اغتصبتها إسرائيل بعد صدور قرار التقسيم عام ١٩٤٨م، ردود أفعال عنيفة من جانب الإدارة الإسرائيلية الجديدة حتى أن ميراف زادوك المتحدثة الرسمية باسم باراك علقت عليها بقولها «موقف الرئيس كلينتون بشأن حق العودة كما يمكن أن يفهم من تصريحاته التى أدلى بها، غير مقبول بالنسبة لباراك». وبرغم أن المحصلة النهائية لمجمل هذه التصريحات لا تعطى انطباعًا مؤكدًا بتأييد الإدارة الأمريكية لحق الفلسطينيين الكامل فى العودة إلى أراضيهم المحررة التى ستؤول إدارتها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية (الدولة فيما بعد) أو التى تقع تحت سيادة دولة إسرائيل، إلا أن إدارة باراك سارعت بالاعتراض حتى لا يساء فهم موقفها من هذه القضية الشائكة.

بداية هذه الزوبعة التى تمثل أول احتكاك مباشر بين باراك والإدارة الأمريكية منذ فوزه بالانتخابات العامة التى شهدتها إسرائيل يوم ١٧ مايو ١٩٩٩م كانت سؤالاً وُجه إلى الرئيس الأمريكى (أثناء المؤتمر الصحفى) يقول: «هل ستلتزم أمريكا إزاء الفلسطينيين بالمقاييس نفسها التى تشارك فى تطبيقها الآن، فيما يتعلق بإقليم كوسوفو، خاصة حق اللاجئين فى العودة»؟ ويمكن تقسيم إجابة كلينتون على هذا السؤال إلى النقاط الآتية:

١- الاتفاق الذى سيتم التوصل إليه فى النهاية بخصوص عودتهم إلى وطنهم يرتبط بما إذا كانوا يرغبون فى العودة أم لا.

٢- هذه العودة ستعتمد:

أ - على طبيعة التسوية التى تتعلق بمساحة الأرض التى سيحصل عليها الفلسطينيون بعد مفاوضات الوضع النهائى وأين ستكون.

ب - على مدى تطابق هذه الأراضى مع المناطق التى كانوا يسكنونها فى الماضى.

فيما يتعلق برغبة الفلسطينيين الذين يعيشون هم وذووهم منذ أكثر من خمسين عامًا فى الشتات، نؤكد أنهم جميعًا على أتم استعداد للعودة الفورية عندما تتاح لهم الفرصة لذلك، وليس هناك مجال للأخذ والرد فى هذه النقطة؛ لأن الشعب الفلسطينى فى الداخل والخارج حسمها منذ عقود طويلة. نقول هذا بالرغم من أنه لا الإدارة الأمريكية ولا قيادة الناتو سألت سكان كوسوفو.. ما إذا كانوا يرغبون فى العودة إلى أراضيهم التى تركوها منذ عدة أسابيع أم لا، وبالرغم من المخططات التى تنشرها مراكز البحوث والدراسات على مدار الساعة حول استعدادات الدول الأوروبية للعمل على توطين من تم ترحيله إليها من أبناء هذا الإقليم لأسباب تختلف من دولة إلى أخرى.

حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة وحقهم فى التعويض عما لحق بهم من أذى وما فقدوا من ممتلكات إذ لم يرغبوا فى العودة، ينظمه ويحدده القرار رقم ١٩٤ الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١١ ديسمبر عام ١٩٤٨م، وهذا الحق أيدته العديد من القرارات اللاحقة التى صدرت عن هيئة الأمم فى مناسبات كثيرة على مدى الخمسين عامًا الماضية. وهذا القرار يشكل الآن جزءًا لايتجزأ من القانون الدولى، ومن هنا ليس من حق أى دولة مهما كانت سطوتها وقدرتها على الهيمنة أن تلغيه أو توقف العمل به أو حتى تهمله.

النقطة الأساسية التى تتمسك بها الإدارتان الإسرائيلية والأمريكية وتلتقيان عندها فيما يتعلق بمنطوق هذا القرار هى وصفه للفلسطينيين الراغبين فى العودة بأنهم «يودون العيش فى سلام مع جيرانهم (اليهود) ونصه الذى يحدد عودتهم إلى حيث كانوا يسكنون قبل قيام الحرب (عام ١٩٤٨م)».

الجزئية الأولى لا يمكن الوثوق بها من جانب إسرائيل وأمريكا مهما قدمت السلطة الوطنية والفلسطينيون أنفسهم من ضمانات، والجزئية الثانية تمثل عائقًا سيؤدى تنفيذه

إلى هدم التكتل السكانى اليهودى الذى أقيم على مدى خمسين عامًا فوق أراض مُغتصبة ومنهوبة يعيش أصحابها وذووهم على أمل العودة فى يوم ما إليها. لذلكً نلاحظ أن ما قاله الرئيس كلينتون لا يَحمل جديداً وإنما هو امتداد وترديد لالتزامات سابقة قدمتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة وترتكز على ثلاثة أمور محددة:

الأول: تأييد الموقف الإسرائيلى الرافض رفضًا قطعيّا لعودة الفلسطينيين الذين تركوا أراضيهم إلى خارج وطنهم حتى ولو كان ذلك قسراً وتحت وطأة الفرار من وجه الاغتصاب والنهب والقتل والتعذيب.

الثانى: ترغيب السلطة الوطنية الفلسطينية بشتى الوسائل للحيلولة دون تشجيع مواطنيها فى الخارج على المطالبة بحقهم فى العودة، وتهديدها فى الوقت نفسه بعرقلة كافة أشكال المساعدات التى ترد إليها من الإدارة الأمريكية أو غيرها من الدول والمؤسسات المانحة إذا زاد هذا الأمر عن حده.

الثالث: الضغط على الدول العربية التى يعيش بين ظهرانيها أعداد كبيرة من الفلسطينيين للعمل على توطينهم فوق أراضيها، حتى لو اقتضى الأمر تقديم مساعدات اقتصادية لها.

لذلك حرص كلينتون فى نهاية إجابته على القول: «سأرتاح عندما أعرف أن الفلسطينيين توصلوا إلى وضع يشعرون فيه أنهم أحرار وأنهم قادرون على السكنى حيثما أرادوا، وسيكون من بين وسائل أمريكا للتخفيف من آثار هذه المشكلة تقديم المساعدات الاقتصادية إلى الدول التى تستضيف أعداداً كبيرة منهم».

هذه الراحة التى يود الرئيس الأمريكى أن يشعر بها، تخطط إدارته والإدارة الإسرائيلية للتوصل إليها من خلال مفاوضات الوضع النهائى المؤجلة، وفق مجموعة من الترتيبات مثل:

أ - محدودية مساحة الأراضى التى ستعاد إلى السلطة الوطنية الفلسطينية حتى لو كان ذلك تنفيذاً لما تم التوقيع عليه من اتفاقات دولية.

ب - الحرص على ألا تتشكل هذه الأراضى من مساحات ممتدة أو مترابطة.

ج - استمرار سياسة طمس معالم المدن والقرى الفلسطينية التى كانت قائمة بعد إعلان دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م أو بعد حرب عام ١٩٦٧م.

د- ترغيب الفلسطينيين بشتى السبل بالبقاء فى الدول التى هاجروا إليها .

هـ - القيام من حين لآخر بممارسة قدر أكبر من الترويع لإرهاب كل من ما زالت تسول له نفسه إمكانية استخدام حق العودة، فى العودة إلى أرضه المغتصبة .

و - المطالبة بتعويضات وهمية لليهود الذين هاجروا من الدول العربية كنوع من المقاصة التى تسمح لإسرائيل فى المستقبل بعدم سداد أى تعويضات للاجئين الفلسطينيين .

ليس هناك شك فى أن قضية العودة ستكون مثل غيرها من القضايا المؤجلة بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى إلى مرحلة المفاوضات النهائية من أشق وأصعب القضايا التى سيتناولها الطرفان، لذلك لا يمكن اعتبار إجابة الرئيس كلينتون (على السؤال الذى أثار الزوبعة) انعكاسًا لاختلاف فى وجهات النظر بين واشنطن وتل أبيب حول حق عودة اللاجئين الفلسطينيين ولا يمكن اعتبار أنها تمثل تطورًا إيجابيّا من جانب الإدارة الأمريكية تجاه الحقوق الفلسطينية الموثقة . . وإنما يجب قياسها فى ضوء السوابق المماثلة .

أيضا لا نميل إلى تبنى الرأى القائل بأنها تُمثل بالون اختبار أطلقته واشنطن لقياس مدى استعداد باراك للخوض فى المسائل الشائكة؛ لأن الرد جاء متسقًا مع الفكر الإسرائيلى سواء كان رئيس الوزراء عماليّا أو ليكوديّا، حيث أصرت المتحدثة الرسمية باسم باراك على وصف ما وقع من الرئيس بأنه سوء فهم وكان يجب على الإدارة أن توضحه وتصححه، هذا فى الوقت الذى أصدرت فيه السفارة الأمريكية فى تل أبيب بيانًا قالت فيه: «إن واشنطن لم تغير موقفها بشأن قضية اللاجئين الشائكة التى أرجئت إلى مرحلة مفاوضات الوضع النهائى؛ لأن التعامل معها سيكون على مستوى الأطراف المتداخلة فيها التى عليها أن تحسمها على الوجه الذى يوافقها» . هل يسبق باراك هذه المرحلة ويصمم على الحصول من السلطة الوطنية الفلسطينية على تعهد بعدم إثارة موضوع عودة اللاجئين ونسيانه نهائيّا وإلى الأبد؟

الاحتمال كبير!! . .

جريدة الزمان اليومية ـ ١٥/ ٧/ ١٩٩٩م

الاستيطان.. ورقة إسرائيل للهروب من الاستحقاقات

فى التاسع من شهر أكتوبر اتخذ باراك قراراً يمنح المستوطنين اليهود فى أراضى هضبة الجولان السورية المحتلة تسهيلات ضريبية لتشجيع البناء والتشييد. وبعد ذلك ببضعة أيام تناقلت الأنباء أن رئيس الوزراء الإسرائيلى وافق بعد اجتماع صاخب بينه وبين كبار المستوطنين على تفكيك ١٢ مستوطنة بدلاً من الـ ١٥ التى وعدت حكومته بإزالتها من أصل ٤٢ بؤرة استيطانية أقيمت على التلال العربية فى الضفة الغربية إبان تولى نتنياهو للمسئولية. وهذه القرارات لا تُعد انتكاساً فيما يتعلق بتمهيد الطريق نحو إحياء مفاوضات المسار السورى ـ الإسرائيلى، أو تُعد تراجعًا عن اتفاقات إسرائيل مع السلطة الوطنية الفلسطينية كما جاء فى الأخبار والعديد من التقارير.

باراك وفق برنامجه الانتخابى لا يستطيع بسهولة أن يتخذ قراراً فى شأن الاستيطان دون الرجوع إلى أحزابه الدينية المتآلف حكوميّا معها أو دون استشارة مجلس المستوطنين؛ لأن الاستيطان يمثل وفق الإستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية ورقة ضغط وابتزاز ضد الأطراف العربية لا يمكن التنازل عنها بسهولة.

منذ بدأ باراك فى إرسال رسائله الاستكشافية إلى دمشق فور إعلان فوزه بتأليف الحكومة الإسرائيلية فى منتصف مايو ١٩٩٩م، لم يتحقق له التقدم الذى كان يتحمس له حيث أصر النظام السورى على حتمية الإقرار بالاستعداد للانسحاب من هضبة الجولان قبل بدء التفاوض حول المسائل الأخرى المرتبطة بالقضية ككل وعلى رأسها الاعتراف وتبادل التمثيل الدبلوماسى. من هنا جاءت خطوته غير المتوقعة تجاه دعم وتقوية شوكة الاستيطان فى الهضبة السورية المحتلة، دون أن يكون المستوطنون البالغ تعدادهم حوالى ١٧ ألف يهودى فى حاجة ماسة إلى تحويل الأراضى التى يحتلونها إلى

«منطقة تنمية ذات أولوية خاصة». لذلك حرصت ميراف زادوك المتحدثة الرسمية باسم باراك فى تصريحاتها حول هذه الخطوة على التركيز بقولها «بما أنه لم تجر بعد أى مفاوضات أو اتصالات مباشرة مع سوريا فلا يوجد أى سبب لا يدعو إلى دعم تطوير أراضى هضبة الجولان التى تحظى باهتمام خاص من جانب رئيس الوزراء».

على المستوى نفسه يلاحظ أن باراك عمد فيما يتعلق بمفاوضات المرحلة النهائية مع السلطة الوطنية الفلسطينية إلى موقفين على قدر من الأهمية.. الأول تأجيل إعلان أسماء طاقم مفاوضيه.. والثانى التلويح بتفكيك المستوطنات غير القانونية.

فقد أشاعت أجهزته الإعلامية أنه أبلغ زعماء المستوطنات قراراً باقتلاع ١٥ مستوطنة من بين ٤٢ بؤرة سكانية أقيمت فى الضفة الغربية فى عهد سلفه نتنياهو بصورة غير شرعية، وأنه أمهل المتضررين ٢٤ ساعة لتقديم اعتراضاتهم على هذا القرار أو أن يمتثلوا له، وقبل انقضاء المهلة تم الاتفاق بينه وبين مجلس المستوطنين على تفكيك ١٢ مستوطنة فقط!

ترديد مقولة إن المستوطنات كلها غير شرعية أمر لا اعتراض عليه لأنه حق ولكنه لم يعد كافيًا.. والاستناد إلى المعاهدات والمواثيق الدولية فى هذا الخصوص أمر مبدئى ولكنه لا يوفر الدعم المطلوب فى هذه المرحلة.. الاعتماد على التأييد الأمريكى فى هذا الشأن انحدر إلى أدنى مستوى؛ لأن واشنطن بعد أن كانت تصف المستوطنات بأنها غير شرعية أصبحت تتمسك فقط أنها معطلة لخطوات السلام! لذلك لا بد من البحث عن آلية عملية أكثر فاعلية فيما يتعلق بهذا الأمر الذى يتحول بالتدريج إلى واقع تُمهد إسرائيل لفرضه على المفاوض السورى والمفاوض الفلسطينى بالقوة الجبرية، وهذه الآلية لا بد أن تأخذ فى اعتبارها المؤشرات التالية التى تحدد بوضوح أبعاد قضية الاستيطان عند باراك:

١- يقول أورى دان فى صحيفة «معاريف» يوم ٢٧ مايو.. إن باراك يستلهم فى أقواله روح ديان الذى كان ثوريّا وشجاعًا سواء عندما كان رئيسًا لهيئة الأركان أو وزيرا للدفاع، ليس فقط على مستوى الدفاع عن «حقوق اليهود التاريخية» وإنما أيضًا حقوقهم الاستيطانية والسياسية، لذلك يجب عليه أن يتمسك بالسياسات التى تحافظ

على التميز والتفوق الإسرائيلى على الجيران حتى بعد توقيع اتفاقات السلام معهم وعلى رأسها مخططات الاستيطان وتوسعاته.

٢- يطالب نداف شرجاى ـ فى صحيفة «هاآرتس» يوم ٢٧ مايو ـ باراك بأن يتمسك بصيغة برنامجه الانتخابى القائم على «الكثير من الأرض + الكثير من الأمن + الكثير من اليهود إلى جانب التكتلات الاستيطانية»، لكى لا يواجه بمنغصات ومعوقات تسبب له الكثير من القلق ولا تؤدى إلا إلى القليل من العمل.

٣- أما حاييم هنجبى فيقول فى صحيفة «معاريف» يوم ٩ يونيو، يجب ألا تلقى إسرائيل بالاً لما يقال حول استعمارها للأراضى العربية فقد مضى وقت الاهتمام بهذا «الهراء المتعفن» ولأنه يعترف أن وسائل التفاهم الحضارية والسلمية لا تلتفت إليها إسرائيل ولا تعيرها أدنى اهتمام نجده يطالب حكومة باراك بتنفيذ مخططات الاستيطان بكل همة ونشاط لضمان أمن الشعب اليهودى.

٤- وعلى الرغم من اعتراف تسفى زينجر فى صحيفة «يديعوت أحرونوت» يوم ١ يوليو بأن إحدى المشاكل الكبرى التى ستواجه باراك هى التعامل مع المستوطنات غير القانونية، إلا أنه يطالبه بالالتزام بعدم إخلاء أى مستوطنة دون إجراء حوار مع أهلها خاصة إذا كانوا قد حصلوا على مصادقة من وزارة الدفاع أو كانوا قد أقاموها فى مناطق تحظى بإجماع وطنى.

الاستيطان يُمثل بهذه الكيفية مبدأ مهمّا من مبادئ الإستراتيچية الإسرائيلية لا يمكن التنازل عنه أو المساومة عليه لأسباب سكانية وأمنية ومائية تتماسك وتتفاعل لكى تساهم فى تفتيت الوحدة الديموغرافية الفلسطينية بكل السبل. وحكومة باراك فى ظل ما تخطط للحصول عليه فى ضوء اتفاقات الأوضاع النهائية مع السلطة الوطنية الفلسطينية ستضمن لنفسها حق الإشراف والتدخل فى المناطق التى تضم سكانًا عربًا ومستوطنين يهودًا، لهذا تسعى جاهدة لفرض سياسة الأمر الواقع على الجانب الفلسطينى لكى يرضى بأقل القليل الذى تلوح له به وهى مدركة تمام الإدراك أبعاد الضغوط التى يتعرض لها سواء من فلسطينيى الداخل أو معارضى الخارج.

أما على الجبهة السورية فتمثل إستراتيچية الاستيطان الإسرائيلى فوق هضبة الجولان العربية ورقة ضغط وابتزاز ذات دلالات واضحة تهدف إلى:

١- دفع دمشق إلى الإسراع بفتح باب إعادة التفاوض مع تل أبيب فى أسرع وقت.

٢- المساومة على مساحة الأرض التى ستنسحب منها وتلك التى ستبقى فيها.

٣- ابتزاز أكبر قدر من الضمانات الآنية من سوريا.

٤- الحصول على حجم متنامٍ من المياه.

لذلك يصبح من أولويات تفعيل الجهود العربية للوقوف ضد سياسات الاستيطان الإسرائيلية التوصل إلى قدر من التفاهم السورى - الفلسطينى الذى يتضرر بشكل مباشر من هذه السياسات، وقد تضرر عمليّا من سياسات إسرائيلية مشابهة استطاعت أن تلعب على التناقض والخلاف بين الطرفين، وهذا التفاهم لن يقلل من حجم الخسائر السورية والفلسطينية فيما يتعلق بخطط الاستيطان فى الأراضى العربية المحتلة فقط، ولكن ستنعكس أبعاده على كل ما يخص علاقات كل منهما المستقبلية بإسرائيل.

يترافق مع هذا التنسيق تفعيل العمل الشعبى السورى والفلسطينى فى الأراضى العربية المحتلة ودعمه لتحقيق مزيد من الصمود ضد عمليات التغيير السكانى، خاصة وأن جولات التقارب بين منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات المعارضة لها حققت بعض النجاحات التى يمكن أن تمثل ركيزة قوية لمثل هذا التحرك.

هذا التحرك سيوفر للمنابر العربية عبر الشرعية الدولية والدعم العالمى والاتفاقات الموثقة مجالاً جديداً للحركة هى فى أمس الحاجة إليه بعد أن استنفرت العديد من قدراتها لمقاومة مخططات الاستيطان الإسرائيلى بلا نتيجة ملموسة.

جريدة الزمان اليومية ـ ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٩م

التصفية الجسدية..

إحدى وسائل إسرائيل لبناء مستوطناتها!!

فى معرض تبريرها للسكنى فى مستعمرات مقامة على أرض عربية قالت دانيلا فايس من زعماء المستوطنين اليهود فى فلسطين فى مقابلة لها مع راديو إسرائيل «إننا نقيم فى أماكن تم اختيارها بموجب قرارات ديمقراطية اتخذتها حكومات إسرائيل المتعاقبة» ولما سألها المذيع.. إذا قررت حكومة إسرائيل إخلاء (المستوطنات) المستعمرات وفق القواعد الديمقراطية نفسها التى أقيمت فى ضوئها هل يتم تنفيذ هذا القرار؟ أجابت على الفور.. لا.. ولم تمهل المذيع أن يسألها لماذا.. حيث أكملت «لأن قرار إخلاء أى مستوطنة لا يمكن أن تتخذه الحكومة بل من الواجب أن يوافق عليه الشعب اليهودى كله بأجياله جميعًا»!!.

بالمنطق الاستعمارى اللاديمقراطى نفسه خططت حكومتا إسرائيل بقيادة نتنياهو وباراك بهدوء وصمت شديدين لتشكيل وحدات شبه عسكرية من سكان المستعمرات وحرس الحدود «لمنع التسلل إلى داخل أراضى الدولة» ووقف عمليات التحرير النضالية التى يقوم بها الفلسطينيون والتى تسميها أجهزتها بالعمليات التخريبية. أفراد هذه الوحدات يقومون بعمليات مراقبة لأبناء الأرض العربية تمهيدًا لاعتقالهم أو اغتيالهم إما بشكل مباشر أو بالاشتراك مع قوات الشرطة ووحدات الشاباك.

يقول عمير بن داڤيد فى مقال نشرته صحيفة معاريف يوم ٢٠ يولية ٢٠٠١م «الآن تحديدًا اتضحت الحاجة لهذه الوحدات (تعرف باسم ماتيلان) التى وضعت خطط تشكيلها وتدريبها منذ ست سنوات على غرار الوحدات التى كانت قائمة فى الجنوب اللبنانى لكى تقوم بعمل الكمائن والمراقبة والاعتراض والقتل إذا احتاج الأمر» وقد

أثبتت حوادث الأسابيع الأخيرة أن هذه الوحدات تعمل بكل قواتها إلى القرب من خطوط التماس بين أراضى إسرائيل والأراضى التابعة للسلطة الفلسطينية وأيضًا من داخل مدينة القدس العربية.

يقول العميد بتسى ساو قائد حرس الحدود الإسرائيلى إن دوافع إقرار سلام مع الفلسطينيين كانت تتطلب «إنشاء وحدات من نوعية خاصة يوكل إليها إمدادنا بالمعلومات والمؤشرات من داخل المناطق التى ستنسحب منها قوات إسرائيل أيا كانت نوعيتها عن طريق الاستخفاء والجمع الاستخبارى للمعلومات». ولتوفير أكبر قدر من الأمان لأفراد هذه الوحدات حرصت القيادات العسكرية الإسرائيلية على إخفاء المواقع التى تنشط من داخلها، فى الوقت نفسه الذى كانت قادرة على الاتصال بها وتوجيه الأوامر إليها وتلقى تقاريرها خاصة وأن أوامر التحرك للقيام بعملية ما لم تعد تقتصر على المساعدة فى توريط الفلسطينيين وفبركة التهم الجنائية ضدهم وإيداعهم السجون والمعتقلات وإنما امتدت إلى القيام بالاغتيالات والعمليات المضادة لإشعال نار الفتنة بين الفصائل الفلسطينية النضالية وأجنحة السلطة.

إلى وقت قريب كانت وحدة «ماتيلان» التى تتكون من ١٠ إلى ١٥ فردًا تحتاج لتدريب على المهام القتالية وجمع المعلومات لا يقل عن خمسة أسابيع.. أما اليوم وفى ظل تصاعد وتيرة انتفاضة الأقصى التحررية فقد تقلصت هذه الفترة إلى أحد عشر يومًا فقط، لتفريغ أكبر عدد من هذه النوعية التى تحارب بها إسرائيل المناضلين الفلسطينيين إلى جانب أسلحة الدمار التى تستعملها ضد المدنيين والعزل والأطفال.

هذه الوحدات التى تعمل من داخل مقار مخصصة لها فى المستعمرات الإسرائيلية المنتشرة فى القطاع وغزة أو من داخل مبان سكنية عربية فلسطينية يتم الاستيلاء عليها قسرًا من ملاكها وقاطنيها كما شاهدنا على امتداد الأسابيع الأخيرة من عمر انتفاضة الأقصى المباركة، تزود بوسائل رؤية وتصوير وتوثيق متطورة فائقة القدرة يطلق عليها «معدات زيادة ضوء النجوم» تستخدم نهارًا وليلا، وفى الآونة الأخيرة تم تزويد أفرادها بسيارات مراقبة عالية التقنية لتحقيق أعلى معدلات المراقبة والمتابعة والاعتقال أو القتل إذا لزم الأمر.

ليس هذا فقط.. فإلى جانب هذه المعدات التكنولوجية الفائقة الإمكانات تستخدم وحدات ماتيلان الكلاب المدربة للمساعدة فى إرهاب الذين تتم ملاحقتهم وتخويفهم

والمشاركة عمليّا فى إلقاء القبض عليهم لأنها (الكلاب) وكما يقول حوفنى دنين قائد مجموعة من هذه الوحدات «أسرع عدوًا وأخف حركة وأقدر على تعطيل حركة الشخص المراد تعقبه أو اعتقاله».

يقول عمير داڤيد كاتب المقال إن هذه الوحدات كان لها دور أساسى فى التعرف على النشطاء من الفلسطينيين الذين يقومون بإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة وتحديد الزعامات التى تقوم بقيادة المظاهرات والتعرف على انتماءاتها الفكرية، ومن هنا يتبين لنا أن القيام برصد هذه الكوادر النضالية على مستوى الفصائل الفلسطينية لم يكن ظاهرًا للعيون؛ لأن القائمين به كانوا على قدر من الاستخفاء كبير. لذلك لم يكن من الصعب على الأجهزة الأمنية الإسرائيلية وعلى رأسها الشاباك أن تطارد هذه العناصر وأن تتعقبها بهدف اغتيالها والقضاء عليها، كما لم يكن مستحيلا بالنسبة لوحدات الجيش الإسرائيلى القتالية القيام بتدمير الأحياء السكنية والمبانى الإدارية التابعة للسلطة الفلسطينية إذا توافر ما يدل على تواجد أحد المُتعقبين بداخلها.

الحكومة الإسرائيلية وفى ضوء ما أحرزته هذه الوحدات من تميز فى القيام بواجباته حيال اغتيال كوادر المقاومة الفلسطينية سمحت بتشكيل فرق من بين المقيمين فى مستعمراتها بالضفة والقطاع للقيام بعمليات القتل والترويع بين الفلسطينيين المقيمين إلى القرب منهم، وتشير أكثر من وسيلة إعلامية إلى أن غالبية هذه الفرق تقوم على حصيلة تدريبات وحدات ماتيلان وعلى وسائلهم فى المراقبة والتتبع أما تسليحهم فيقوم على ما توفره لهم وحدات حرس الحدود العسكرية.

وهناك من المحللين والمراقبين من يرى أن الجمع بين وحدات ماتيلان ووحدات حماية طرق المستعمرات يشكل دعائم عمليات الحماية التى تُخطط لها حكومة إسرائيل فى المرحلة القادمة التى تنوى خلالها تثبيت قواعد الفصل المادى بينها وبين الأراضى التابعة للسلطة الفلسطينية من ناحية وبين أراضيها وأراضى مستعمراتها فى الضفة وغزة وبين سكان هذه المناطق الأصليين من ناحية ثانية.

هذا المزج بين من يعمل تحت رئاسة حكومية عسكرية وبين من يعمل وفق تخطيط المستعمرين سيؤدى إلى تقوية الوجود الاستيطانى الاستعمارى فى الضفة وغزة وتعزيزه وحماية امتداداته السرطانية فى كل اتجاه دون الاهتمام بأى شىء آخر سواء كان مسمى

السلام فى المنطقة أو المصالح الغربية والأمريكية بها، يدل دلالة قاطعة على أن حكومة إسرائيل الحالية تحصد ما زرعته حكومات سابقة عليها وصفها البعض بأنها أقرب إلى السلام والاستقرار من غيرها.

مما يؤكد أن إسرائيل لا تفكر فى السلام كما هو متعارف عليه بين الدول الأخرى إنما تفكر فيه كمصطلح من صنعها هى وحدها.. ولا تفكر فى الأمن إلا من منطلق احتياجاتها القاصرة الضيقة.. ولا ترى مصالحها إلا من منظور الفرض والهيمنة والاستعلاء والعنصرية..

ومما يؤكد أيضًا أن سنوات التقارب التى تمت بين إسرائيل وبعض الشعوب العربية التى أقامت معها اتفاقات سلام على أمل أن يوفر ذلك أرضًا صلبة لمستقبل سلام مستقر وأمن متبادل بينهما، لم تر فيها حكومات تل أبيب المتعاقبة سوى فرصة مواتية للتخطيط من أجل المزيد من الدعم لقواعدها الاستعمارية ومناهجها الاستفزازية ليس على مستوى الشعب الفلسطينى فقط وإنما ضد الشعوب العربية كلها بلا استثناء.

وهذه المفاهيم لا تصنع سلامًا ولا توفر استقرارًا ولا تقيم أمنًا.. ولكنها تمهد المنطقة كلها لفترة طويلة من عدم الاستقرار والنزاع وربما الحرب، وهذا هو الهدف الأساسى للعصابات الإسرائيلية قبل أن تتحول إلى دولة.

جريدة الوفد اليومية ـ ٩/ ٨/ ٢٠٠١م

بالأمس.. أصروا على صلب السيد المسيح..

واليوم.. لا يصرون على صلب الشعب الفلسطينى فقط.. وإنما على استلاب أرضه أيضا!!

فيلم آلام المسيح من إخراج ميل جيبسون أثار كثيراً من الجدل منذ أن تمكنت أيدى إسرائيل المخابراتية أن تتعرف على مضمونه وتدقق فى رسالته.. والنظرة المنصفة التى خرجت بها بعد أن شاهدته فى عرض خاص بالقاهرة، أن هذا الجدل لا ينطلق من كون الفيلم يُدين حاخامات اليهود فى العصر الرومانى بجريمة صلب السيد المسيح ولكن من كونه يعيد إلى الأذهان إصرارهم وتصميمهم على صلب الشعب الفلسطينى كل يوم.

السرد الدرامى للفيلم يتعرض تاريخيّا لأحداث الاثنتى عشرة ساعة الأخيرة من حياة السيد المسيح عليه السلام، ومشكلة إسرائيل فى هذا الخصوص تتمحور حول إصرار الحاخامات على أن إتمام عملية الصلب بالكيفية التى يريدونها انتقامًا منه وظنّا منهم أنهم بهذه الوسيلة سيكونون قادرين على وقف الثورة الإنسانية التى جاء بها الدين المسيحى، الرامية إلى تحرير الإنسان من عبودية أخيه الإنسان. كانت عملية الصلب بالنسبة لهم مسألة أساسية لا بد من إتمامها بأى شكل، انتقامًا من انتشار الدعوة الدينية الجديدة التى بشرت بانكماش نفوذهم وتدهور قواهم التحكمية فى المجتمع.

لذلك حرص سيناريو الفيلم على إبراز هذه الحقيقة فكلما حاول الحاكم الرومانى أن يقنعهم أنه لا يرى فيما يقوم به «هذا الرجل» سببًا للقضاء عليه وعلى دعوته، رفضوا الاستماع إليه وسلطوا الغوغاء ضده.. وحتى عندما تملص الحاكم الرومانى من الإقدام

عليها بحجة أن المسيح من أبناء الجليل وعليهم أن يذهبوا به إلى هناك نجحوا فى أن يعيدوا الكرة إلى ملعبه وأن يحاصروه إلى درجة أنه اضطر فى نهاية المطاف إلى مبادلته بسجين آخر كان مقرراً أن يفرج عنه بعد أن كان محكومًا عليه بالإعدام لكى يصلب السيد المسيح مكانه.

مشكلة إسرائيل ليست فى حبكة الفيلم الدرامية؛ لأنها وفق إجماع كافة الآراء المسيحية الكنسية تتطابق مع الحقائق التى أشارت إليها كل الأناجيل، مشكلتها مرة أخرى أنها تريد للتاريخ أن يظل غائبًا إلى ما لانهاية كما فعلت خلال الثلاثين عامًا الأخيرة ليس فقط على مستوى ادعاء امتلاك ما ليس لها ولكن أيضًا لأن الفيلم يُعرى ادعاءاتها التاريخية المزيفة التى ظنت أنها نجحت فى الترويج لها عدة عقود، حاخامات اليهود رفضوا الحجج العقلانية ورفضوا منطق العقل على أيام السيد المسيح وأصبح ذلك مبدأهم فى تسيير حياتهم على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية.

مبدأ تحوير الحقائق وتزييف التاريخ ليس شيئًا حديثًا فى منهج إسرائيل الجدلى بل هو قديم قدم إصرارهم على صلب السيد المسيح، وهذا المبدأ هو الذى يحدد شكل علاقاتهم بالآخرين تلك العلاقة التى تقوم دائمًا على القهر والعنصرية والتطرف والإرهاب.. ومن هنا يمكن القول إن سياسات التفاوض والمواجهة القائمة على الحقائق والبراهين لا تعترف بها إسرائيل؛ لأنها لو استجابت لها فسوف تؤدى فى نهاية المطاف إلى إعادة الحقوق إلى أصحابها. ومن يستعرض تاريخ الدولة اليهودية منذ ولادتها غير الشرعية يتأكد من هذه الحقيقة التى تعود إلى السنوات الأولى من عمر الدعوة المسيحية.

مبدأ تحوير الحقائق هو الذى أقامت عليه إسرائيل دولتها وهو الذى أقامت عليه توسعاتها بعد ذلك وهو الذى تريد من خلاله أن تواصل استيلاءها على أراضى الشعب الفلسطينى فى الضفة وغزة وعلى أراضى الشعب السورى فى الجولان والشعب اللبنانى فى مزارع شبعا.. والذى عن طريقه تريد الاستيلاء على المياه العربية ومصادر الطاقة العربية.. إنها ببساطة تريد مواصلة صلب الأنظمة والشعوب العربية وتعمل ما فى وسعها أن يشاركها هذه المرة الحاكم الأمريكى.

صلب السيد المسيح يُمثل إصراراً من قبل حاخامات الشعب اليهودى على وأد صوت الحق والحرية وحق التعبد وحق العيش فى سلام.. وصلب الشعوب العربية

يُمثل إصراراً على وأد الحياة فى هذه المنطقة . . صلب السيد المسيح على يد النظام الرومانى الحاكم فى ضوء إصرار اليهود على إتمام هذه الجريمة الإنسانية الشنعاء منذ حوالى قرنين، يُعد امتداداً لما يعمدون إليه فى عصرنا الحاضر بمساعدة الحاكم الأمريكى . . الفرق بين الحالتين يمكن الإشارة إليه فى النقاط التالية :

١- الحاكم الرومانى كان يناقش ويجادل فى أسباب إصرارهم على صلب السيد المسيح، أما الحاكم الأمريكى فلا يجادل ولا يناقش ولكنه يوافق بلا شروط .

٢- الحاكم الرومانى كان ابن حضارة قائمة على القانون ولذلك حتى وإن أدينت بتنفيذ خطوات صلب السيد المسيح، إلا أن واشنطن التى تدعى حماية الحضارة العالمية وتدعو إلى نشر مبادئ حقوق الإنسان على أتم استعداد لنسيان أسس الحضارة ومبادئ حقوق الإنسان طالما كان الأمر يتعلق بالعرب وعلاقتهم بإسرائيل .

٣- صلب السيد المسيح تم رغم بشاعته مرة واحدة، أما صلب الشعب العربى الفلسطينى فيتم كل يوم على الأقل منذ حوالى أربع سنوات .

٤- السيد المسيح وجد بعد أن صعدت روحه إلى السماء من يقوم بدفن جثمانه الطاهر، أما شهداء الشعب الفلسطينى فلا يجدون من يقوم بهذه المهمة الإنسانية .

هناك من اعترض على مشاعر التعذيب التى طالت إلى أكثر مما يتحمل البعض، وربما كان ذلك صحيحاً لكننا يجب أن نأخذ فى اعتبارنا التوظيف الذى أراده المخرج لهذه المشاهد . . وهناك من سيشير إلى عدم تلوث يد اليهود بدم السيد المسيح بحجة أنهم لم يشاركوا فى عملية التعذيب التى تتواصل عبر مشاهد الفيلم المتتالية التى تغطى الاثنتى عشرة ساعة الأخيرة من حياته عليه السلام، وعلى هؤلاء أن يتذكروا جيداً أن البناء الدرامى الذى برع كاتب السيناريو والمخرج والممثل فى إبرازه الأول بالكلمة والثانى بالصورة وحركة الكاميرا والثالث بالتعبير والإحساس شد انتباه المشاهد إلى حقيقة تاريخية تؤكد أن هذه المشاهد مؤسسة على إصرار من جانب اليهود على إتمام عملية الصلب وعلى محاولة الحاكم الرومانى إثناءهم عنها وتقديم البديل لهم . .

هذا الإصرار العنصرى البغيض نفسه نراه اليوم متمثلا فى مواصلة إصرار حكومة إسرائيل على صلب الشعب الفلسطينى يوميّا منذ أكثر من ثلاث سنوات . . ونراه أيضًا متمثلا فى إصرارها على انتزاع أرضه ومقومات معيشته وحرمانه من أبسط حقوق الحياة الإنسانية التى كرمها الله على يد رسله وأنبيائه .

جريدة الوفد اليومية ـ ٧/ ٤/ ٢٠٠٤م